SHIHAB JOURNAL OF HUMANITIES
Volume (2), Issue (3) (Sept, 2026)
ISSN: 3136-2958

مجلة الشهاب للعلوم الإنسانية
المجلد (2) العدد 3 سبتمبر 2026
ردمد: 3136-2958

الفقر وانعكاسه على المستوي المعيشي والاجتماعي للأسرة الليبية

سمية فرحات محمد أبوعائشة
طالبة دكتوراه بكلية الأدب الخمس / جامعة المرقب

Poverty and Its Impact on the Living and Social Standards of the Libyan Family

Sumaya Farhat Muhammad Abu Ayesha
PhD Student, Faculty of Arts – Al-Khums / Al-Mergeb University
bntalbwshy@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/9/12 تاريخ المراج عة 9/15/ 2026 تاريخ القبول:2026/10/11- تاريخ النشر: 11/15/ 2026

الملخص

تناول هذا البحث موضوع "الفقر وانعكاسه على المستوى المعيشي والاجتماعي للأسرة الليبية"، في محاولة لتقديم رؤية تحليلية شاملة لواحدة من أخطر القضايا التي تواجه المجتمع الليبي المعاصر. هدفت الدراسة إلى تشخيص مؤشرات الفقر في المجتمع الليبي، وتحليل انعكاساته على المستوى المعيشي من حيث الدخل والإنفاق والغذاء والسكن والخدمات، ورصد تداعياته على المستوى الاجتماعي والأسري من حيث التماسك الأسري والعلاقات الزوجية والتنشئة الاجتماعية والقيم الثقافية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل المضمون، والمنهج المقارن، والمنهج الاستقرائي، بالاستناد إلى المصادر الثانوية من دراسات سابقة وتقارير رسمية وإحصاءات وطنية ودولية صدرت خلال الفترة من 2011 إلى 2026.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها: أن الفقر في ليبيا تحول إلى ظاهرة بنيوية تطال أكثر من 32% من الأسر الليبية، مع تباين حاد بين المناطق الحضرية والريفية حيث بلغت نسبة الفقر في بعض المناطق الريفية 90.93%. كما كشفت الدراسة عن فجوة معيشية هائلة بين الدخل الحقيقي للأسر وتكاليف المعيشة، حيث يبلغ متوسط الإنفاق الأسري ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للأجور، مما أدى إلى تآكل القدرة الشرائية وتدهور جودة الغذاء والسكن والخدمات الصحية والتعليمية. وعلى المستوى الاجتماعي، رصدت الدراسة تآكل التماسك الأسري وارتفاع معدلات الطلاق والعنف الأسري، وظهور ملامح ثقافة الفقر المتمثلة في نبذ العمل اليدوي، والاستسلام، وعدم الاعتماد على الذات، بالإضافة إلى تفشي ظواهر اجتماعية جديدة كالتسول وعمالة الأطفال والهجرة غير النظامية. كما أثبتت الدراسة محدودية فعالية السياسات الاقتصادية وآليات الحماية الاجتماعية في مواجهة الفقر، وغياب الدراسات التي تربط بين المستوى المعيشي والمستوى الاجتماعي في سياق ليبي متكامل.

وانتهت الدراسة إلى أن الفقر في ليبيا يمثل تهديداً وجودياً للأسرة والمجتمع، وأوصت بتبني استراتيجية وطنية شاملة للحد من الفقر تقوم على إصلاح سياسات الحماية الاجتماعية، والاستثمار في التنمية البشرية، ودعم المناطق الريفية والمهمشة، وتعزيز ثقافة الاعتماد على الذات، وإعادة بناء شبكات التكافل الاجتماعي، مع ضرورة إجراء المزيد من الدراسات الميدانية النوعية لفهم الأبعاد الاجتماعية والثقافية للفقر بعمق.

Summary

This research examined the topic of "Poverty and its Reflection on the Livelihood and Social Level of the Libyan Family," aiming to provide a comprehensive analytical perspective on one of the most critical issues facing contemporary Libyan society. The study sought to diagnose poverty indicators in Libyan society, analyze their repercussions on the livelihood level in terms of income, expenditure, food, housing, and services, and monitor their impacts on the social and familial level regarding family cohesion, marital relationships, socialization, and cultural values. The study employed the descriptive-analytical methodology, content analysis method, comparative approach, and inductive method, relying on secondary sources including previous studies, official reports, and national and international statistics published during the period from 2011 to 2026.

The study reached several key findings. Primarily, poverty in Libya has transformed into a structural phenomenon affecting over 32% of Libyan families, with a sharp disparity between urban and rural areas where poverty rates in some rural regions reached 90.93%. The study also revealed a massive livelihood gap between the real income of families and the cost of living, as the average family expenditure amounts to three times the minimum wage, leading to eroded purchasing power and deterioration in the quality of food, housing, and health and educational services. On the social level, the study observed the erosion of family cohesion, rising divorce rates and domestic violence, and the emergence of features of the culture of poverty manifested in the rejection of manual labor, resignation, and lack of self-reliance, alongside the spread of new social phenomena such as begging, child labor, and irregular migration. The study also confirmed the limited effectiveness of economic policies and social protection mechanisms in combating poverty, and the absence of studies linking the livelihood level and social level in an integrated Libyan context.

The study concluded that poverty in Libya represents an existential threat to the family and society. It recommended adopting a comprehensive national strategy to reduce poverty based on reforming social protection policies, investing in human development, supporting rural and marginalized areas, enhancing the culture of self-reliance, and rebuilding social solidarity networks, while emphasizing the necessity of conducting further qualitative field studies to deeply understand the social and cultural dimensions of poverty.

الفقر وانعكاسه على المستوي المعيشي والاجتماعي للأسرة الليبية

مقدمة

شهد المجتمع الليبي خلال العقد والنصف الماضي تحولات عنيفة وغير مسبوقة، طالت مختلف جوانب حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو لم تشهده البلاد منذ استقلالها. فقد أدى انهيار النظام السياسي القائم في عام 2011 وما تلاه من انقسامات مؤسسية ونزاعات مسلحة متعددة إلى انفراط عُقد الدولة وتراجع جذري في قدرتها على أداء وظائفها الأساسية، وفي مقدمتها توفير الحد الأدنى من الضمانات المعيشية والحماية الاجتماعية للمواطنين. [1] وإذا كانت ليبيا قد عُرفت لعقود طويلة بأنها دولة "تسبح في وفرة النفط" وتعتمد على عوائد الريعة النفطية، فإن هذه الوفرة لم تمنع تفاقم أزمة الفقر، بل ربما ساهمت في تعقيدها وتأصيلها، وذلك لأنها خلقت بنية اقتصادية هشة قائمة على الاستيراد والاعتماد على الخارج، وأضعفت الحوافز للإنتاج الوطني، ورسّخت ثقافة اجتماعية قائمة على التواكل وانتظار دعم الدولة بدلاً من الاعتماد على الذات. ففي تناقض صارخ ومؤلم بين العوائد النفطية الضخمة وبين التدهور المتسارع في الأوضاع المعيشية لغالبية الليبيين، كشفت تقارير محلية ودولية حديثة أن أكثر من ثلث الأسر الليبية تعيش تحت خط الفقر، وأن نسبة كبيرة منها تعاني من العوز والحرمان في أبسط مقومات الحياة الكريمة. [2]

ولم يعد الفقر في ليبيا مجرد أزمة دخل عابرة أو فجوة مؤقتة بين الإنفاق والدخل، بل تحول إلى ظاهرة بنيوية مترسخة تطال مختلف جوانب الحياة اليومية. فقد أظهرت الدراسات الميدانية أن مستويات الفقر باتت تشمل نحو 32.5% من إجمالي الأسر، موزعة بين 30.5% تعيش تحت خط الفقر المطلق، ونحو 1.9% تعيش تحت خط الفقر المدقع.[3] وتتباين هذه النسب بين المدن والمناطق الليبية؛ إذ سجلت مدينة طرابلس العاصمة النسبة الأعلى للأسر الواقعة تحت خط الفقر، في حين تعد الأسر التي يعيلها أفراد من الفئة العمرية (45–55 سنة) الأكثر تضرراً، وهي الفئة التي غالباً ما تكون في ذروة مسؤولياتها الأسرية وأقل قدرة على التكيف مع متغيرات سوق العمل.[4] كما كشفت البيانات الميدانية أن 13% من الأسر الليبية تضطر إلى بيع ممتلكاتها لتغطية احتياجاتها المالية الأساسية، وأن 35% من الأسر مثقلة بديون مالية متراكمة. وبإسقاط هذه النسب على العدد الإجمالي للأسر الليبية – والمقدر بحوالي 1.9 مليون أسرة – يتبين أن نحو 36,100 أسرة تعيش في فقر مدقع، فيما تكافح قرابة 579,500 أسرة تحت خط الفقر المطلق لتأمين احتياجاتها الأساسية واليومية من غذاء وكساء ودواء وسكن لائق.[5] وتكشف هذه الأرقام عن فجوة هائلة بين الدخل الرسمي للأسر وتكاليف المعيشة الفعلية المتصاعدة؛ فبينما يبلغ الحد الأدنى للأجور الرسمي نحو 1,000 دينار ليبي فقط، يصل متوسط إنفاق الأسرة الليبية الشهري إلى نحو 3,094 ديناراً، مما يعني عجزاً هيكلياً يصل إلى أكثر من ثلاثة أضعاف الدخل الشهري، واضطرار الأسر إلى التهام مدخراتها أو الاقتراض أو بيع أصولها الثابتة لتغطية هذا العجز المزمن.[6]

---

[1] الشيبغو، محمد مفتاح. (2025). آثار الفقر وسياسة مكافحته في المجتمع الليبي. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سبها، العدد 30، ص 15.

[2] المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية. (2026). تقرير مؤشرات الفقر في ليبيا 2026. طرابلس: المركز الليبي، ص 12.

[3] الفقر يضرب بقوة في ليبيا: ثلث الشعب محروم من ثروة بلاده"، صحيفة العرب، 12 فبراير 2025. تنقل عن دراسة في "مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال" بجامعة مصراتة. https://2u.pw/b2bwBZ تاريخ الوصول 2026/08/01

[4] المرجع نفسه. وقد أوضح أستاذ الاقتصاد بجامعة مصراتة عبدالحميد الفضيل أن مدينة طرابلس سجلت النسبة الأكبر للأسر الواقعة تحت خط الفقر، بنسبة 11.3%، فيما تعد الأسر التي يعيلها أفراد من الفئة العمرية 45-55 سنة الأكثر فقراً، بنسبة 12.6%..https://2u.pw/b2bwBZ تاريخ الوصول 2026/08/01

[5] تم احتساب هذه الأعداد بناءً على نسبة 32.5% من إجمالي الأسر الليبية، والمقدر عددها بحوالي 1.9 مليون أسرة.

[6] اشكاب، عبدالله محمد. (2024). أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة وبروز ظاهرة الفقر. طرابلس: مركز الدراسات الاقتصادية، ص 45.

غير أن خطورة الفقر في المجتمع الليبي لا تكمن في أبعاده الاقتصادية الكمية البحتة، وإنما تمتد إلى الانعكاسات الاجتماعية والنفسية والثقافية التي تمس بنية الأسرة ووظائفها من الداخل.[1] فالأسرة الليبية، التي كانت تقوم في سياقها التقليدي على أنماط متينة من التماسك الداخلي والتكافل القبلي والعائلي الممتد، وجدت نفسها فجأة في مواجهة ضغوط اقتصادية ونفسية غير مسبوقة، أفقدتها كثيراً من أدوات الصمود التقليدية، وجعلتها عرضة للانهيار الوظيفي والتفكك الاجتماعي.[2]

وقد رصدت الدراسات الاجتماعية الميدانية تفشي ظواهر اجتماعية مرضية لم تكن مألوفة في المجتمع الليبي المحافظ من قبل، مثل التسول في الشوارع والأسواق، وارتفاع معدلات التسرب المدرسي بين الأطفال، وعمالة الأطفال في سن مبكرة، وارتفاع مؤشرات الاكتئاب والقلق والأمراض النفسية بين ربّات الأسر والعائلات، نتيجة الضغوط المعيشية اليومية.[3] فقد أعلنت مديرية أمن طرابلس، في تقرير رسمي، عن ضبط 878 متسولاً في العاصمة وحدها خلال عام واحد، من بينهم 461 امرأة و221 طفلاً قاصراً، مشيرة إلى أن عدد الليبيين الجنسية الذين جرى ضبطهم بلغ 329 متسولاً.[4] ويشير المراقبون والمحللون الاجتماعيون إلى أن الليبيين طالما كانوا ينكرون وجود مواطنين ليبيين يمارسون التسول، لكن الواقع المعاش بات مختلفاً اليوم، إذ دفع الفقر المدقع والبطالة المزمنة بسكان محليين إلى ممارسة التسول كخيار أخير للبقاء. [5]

وتتضاعف خطورة هذه الظواهر وتتضاعف آثارها التراكمية في سياق الأسرة الليبية التي تعرضت لهزات عنيفة ومتتالية؛ نتيجة عقود من الإهمال التنموي، ثم سنوات من النزاع المسلح والانقسام السياسي، وتآكل مؤسسات الدولة. فقد انتقل المجتمع الليبي، في زمن قياسي، من نمط الأسرة الممتدة التقليدية القائمة على التكافل الواسع إلى أنماط أكثر هشاشة، حيث تناقص بشكل ملموس دور الشبكات القبلية والعائلية في توفير شبكات الأمان الاجتماعي، في الوقت نفسه الذي تراجعت فيه قدرة الدولة على القيام بهذا الدور التعويضي من خلال مؤسسات الضمان الاجتماعي والإعانات النقدية والعينية.[6] وهكذا، باتت الأسرة الليبية تواجه أزمة مركبة؛ أزمة دخل من جهة، وأزمة تفكك في آليات التضامن الداخلي والخارجي من جهة أخرى، مما يجعل دراسة انعكاسات الفقر على المستوى الاجتماعي والثقافي للأسرة الليبية ضرورة علمية وإنسانية ملحة، تتصدر أولويات البحث الاجتماعي في المرحلة الراهنة.

ثانياً: إشكالية البحث

يمر المجتمع الليبي في المرحلة الراهنة بمرحلة تحول بنيوي تتجاوز مجرد التغيرات الاقتصادية الطارئة، إذ لم تعد الأزمة الاقتصادية مرتبطة فقط بتراجع عوائد النفط أو تقلب أسعاره في الأسواق العالمية، وإنما أصبحت مرتبطة بتحولات اجتماعية وثقافية عميقة طالت بنية الأسرة ذاتها، وأنماط العلاقات داخلها، وقدرتها على أداء وظائفها التنشيطية والاقتصادية والاجتماعية. فقد أدى تراجع الدخل الحقيقي للأسر، وتآكل القدرة الشرائية، وانهيار شبكات الأمان الاجتماعي التقليدية، إلى ظهور حالة من

---

[1] الأبح، حسن البشير سعد. (2024). الحالة الاقتصادية للأسرة ومدى تأثرها بالسياسات الاقتصادية. مجلة الاقتصاد الليبي، العدد 12.ص 44.

[2] بوغالية، إنعام. (2025). انهيار النظام الاجتماعي التقليدي وتفشي الفقر في المجتمع الليبي. مجلة كلية الآداب، جامعة طرابلس، العدد 45، ص 112.

[3] المرجع نفسه، ص 118.

[4] مديرية أمن طرابلس. (2025). التقرير السنوي لضبط ظاهرة التسول. طرابلس: وزارة الداخلية، ص 7. وتفصيلاً، بلغ عدد الليبيين الذين جرى ضبطهم 329 متسولاً، من بينهم 90 رجلاً و178 امرأة و61 طفلاً.

[5] الشيبغو، محمد مفتاح. (2025). آثار الفقر وسياسة مكافحته في المجتمع الليبي. مرجع سابق، ص 22.

[6] البنك الدولي. (2025). تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحديات الفقر والبطالة. واشنطن: البنك الدولي، ص 70.

عدم اليقين بشأن مستقبل التماسك الأسري والاجتماعي في ليبيا، وما إذا كانت الأسر الليبية قادرة على الصمود في وجه هذه الضغوط أم أنها تتجه نحو مزيد من التفكك والانهيار الوظيفي. [1]

وتنبع مشكلة البحث من وجود فجوة واضحة بين الأرقام والإحصاءات التي تتحدث عن نسب الفقر في ليبيا، وبين الفهم العميق للانعكاسات الاجتماعية والثقافية لهذا الفقر على حياة الأسر اليومية. فبينما ترصد المؤسسات الإحصائية نسباً مئوية دقيقة للأسر الواقعة تحت خط الفقر، لا تزال هناك حاجة ملحة لفهم كيفية تحول هذه الأرقام إلى واقع معاش داخل البيوت الليبية، وكيف يؤثر الفقر في العلاقات الزوجية، وفي التنشئة الاجتماعية للأبناء، وفي القيم والاتجاهات السائدة داخل الأسرة.[2] كما أن غياب الدراسات النوعية التي تتناول الأثر الاجتماعي والثقافي للفقر في السياق الليبي يشكل عقبة أمام رسم سياسات فعالة لمعالجة الآثار الاجتماعية المدمرة للفقر، إلى جانب معالجة أسبابه الاقتصادية.

كما أن تصاعد معدلات البطالة، وتراجع الخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والسكن، وضعف شبكات الضمان الاجتماعي، أدى إلى إعادة طرح أسئلة جوهرية حول مستقبل الأسرة الليبية، وطبيعة العلاقات الأسرية القادمة، وحدود قدرة الأسرة على الاستمرار في أداء وظائفها الحيوية في ظل الضغوط المعيشية المتنامية.[3]

وبناءً على ذلك يمكن صياغة الإشكالية الرئيسة للبحث في السؤال الآتي:

كيف ينعكس الفقر على المستوى الاجتماعي والثقافي للأسرة الليبية في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1. ما مؤشرات الفقر الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الليبي المعاصر؟
2. كيف يؤثر الفقر في بنية الأسرة الليبية ووظائفها التنشيطية والاقتصادية والاجتماعية؟
3. ما انعكاسات الفقر على العلاقات الأسرية ومستوى التماسك الاجتماعي داخل الأسرة الليبية؟
4. كيف يؤثر الفقر في عمليات التنشئة الاجتماعية للأبناء والقيم الثقافية السائدة في الأسرة الليبية؟
5. ما آليات التكيف التي تلجأ إليها الأسر الليبية الفقيرة لمواجهة الضغوط المعيشية، ومدى فعاليتها في الحفاظ على التماسك الأسري؟[4]

ثالثاً: أهمية البحث

الأهمية العلمية

تنبع الأهمية العلمية للبحث من كونه يتناول قضية جوهرية تمثل أحد التحديات المركزية التي تواجه المجتمع الليبي المعاصر، إذ لم يعد الفقر مجرد ظاهرة اقتصادية قابلة للقياس الكمي، بل تحول إلى إشكالية اجتماعية وثقافية معقدة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية بالمتغيرات الاجتماعية والنفسية والثقافية.[5] وقد أشارت الدراسات إلى أن الفقر لم يعد ظاهرة اقتصادية بحتة،

---

[1] مقلد، إسماعيل صبري. (2021). العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ص 27.
[2] المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية. (2026). تقرير مؤشرات الفقر في ليبيا 2026. طرابلس: المركز الليبي، ص 22
[3] بوغالية، إنعام. (2025). انهيار النظام الاجتماعي التقليدي وتفشي الفقر في المجتمع الليبي. مجلة كلية الآداب، جامعة طرابلس، العدد 45، ص 115
[4] سن، أمارتيا. (2020). التنمية حرية: كيف توسع التنمية قدرات الإنسان (ترجمة عربية). بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ص 87.
[5] شفيق، حامد. (2019). علم الاجتماع الاقتصادي: الفقر والتفاوت الاجتماعي. القاهرة: دار الفكر العربي، ص 15

بل أصبح يتخذ أبعاداً اجتماعية ونفسية متعددة، خاصة في ظل تزايد حالات الطلاق والتفكك الأسري، حيث تشير الإحصاءات إلى أن نحو 70% من حالات الطلاق في ليبيا تُعزى إلى أسباب مادية واقتصادية.[1] كما أن هناك علاقة وثيقة بين الفقر والبطالة من جهة، وارتفاع معدلات الجريمة والانحراف الاجتماعي من جهة أخرى، حيث كشفت دراسة ميدانية حديثة أن 60% من نزلاء السجون في ليبيا هم من الفقراء، وأن 80% من حالات السرقة تعود إلى الحاجة المادية. [2]

وتتجلى الأهمية العلمية للبحث في كونه يتناول موضوعاً بالغ الحيوية من منظور اجتماعي، إذ يركز على انعكاسات الفقر على المستوى الاجتماعي والثقافي للأسرة الليبية، وهو منظور لم تحظَ به هذه القضية بالقدر الكافي من البحث والتحليل في السياق الليبي. فقد لاحظت الدراسات السابقة أن المكتبة الاجتماعية الليبية تفتقر إلى دراسات معمقة تتناول الأثر الاجتماعي والثقافي للفقر على الأسرة، رغم أن هذا الأثر قد يكون أكثر خطورة واستدامة من الأثر الاقتصادي المباشر. [3] كما أن البحث يسهم في إثراء الأدبيات الاجتماعية المتعلقة بدراسة الفقر في المجتمعات العربية، وخاصة المجتمعات النفطية التي تعاني من مفارقة الوفرة النفطية والفقر المعيشي، وهي إشكالية تستحق مزيداً من الدراسة والتحليل. [4]

ويكتسب البحث أهميته كذلك من كونه يقدم مقاربة تحليلية متعددة الأبعاد، تجمع بين التحليل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، مما يسمح بفهم أكثر شمولاً لظاهرة الفقر وانعكاساتها على الأسرة.[5] وقد أكدت الدراسات السابقة أن الظواهر الاجتماعية لا يمكن فهمها فهماً كافياً من خلال مقاربة أحادية البعد، بل تستدعي مقاربات متكاملة تراعي تداخل العوامل المختلفة.[6] ومن ثم، فإن هذا البحث يأتي ليسد فجوة معرفية مهمة، وليقدم إضافة نوعية للمكتبة الاجتماعية الليبية والعربية في مجال علم الاجتماع الاقتصادي وعلم اجتماع الأسرة.

الأهمية العملية

تتضح الأهمية العملية للبحث من خلال الحاجة الماسة إلى فهم الآثار الاجتماعية والثقافية للفقر على الأسرة الليبية، خاصة في ظل بيئة اجتماعية واقتصادية تتسم بسرعة التغير وتعدد مصادر الضغط والتناقض. فقد أظهرت الدراسات الميدانية أن الفقر يؤدي إلى تآكل النسيج الاجتماعي وزيادة حالات التفكك الأسري، مما يستدعي تدخلات اجتماعية ونفسية عاجلة للحد من هذه الآثار. ويساعد هذا الفهم على تطوير سياسات اجتماعية أكثر قدرة على التعامل مع الانعكاسات الاجتماعية المدمرة للفقر، إلى جانب معالجة أسبابه الاقتصادية. [7]

كما أن البحث يقدم إطاراً تحليلياً يمكن أن يساعد صناع القرار والمؤسسات المعنية بالشأن الاجتماعي في ليبيا على إدراك طبيعة التحولات التي تطرأ على بنية الأسرة ووظائفها نتيجة الفقر، وتحديد الأولويات في مجالات التدخل الاجتماعي. [8]

---

(1) سالم، أسماء. (2024). الفقر والتفكك الأسري في المجتمع الليبي. مجلة كلية الآداب، جامعة طرابلس، العدد 42، ص 95

(2) سالم، أسماء. (2024). المرجع السابق، ص 98

(3) بوغالية، إنعام. (2025). انهيار النظام الاجتماعي التقليدي وتفشي الفقر في المجتمع الليبي. مجلة كلية الآداب، جامعة طرابلس، العدد 45، ص 120.

(4) لاغا، الهادي مصطفى. (2025). قياس خط الفقر بالمناطق الريفية في الاقتصاد الليبي. بنغازي: جامعة بنغازي، ص 120.

(5) عبد الحي، وليد. (2022). مستقبل النظام الدولي: تحولات القوة والصراع العالمي. عمان: دار المستقبل للنشر، ص 51

(6) شفيق، حامد. (2019). المرجع السابق، ص 20.

(7) الشيبغو، محمد مفتاح. (2025). المرجع السابق، ص 35.

(8) المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا. (2025). التقرير السنوي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا. طرابلس: المؤسسة الوطنية، ص 42.

وتبرز الأهمية العملية أيضاً من خلال ما يقدمه البحث من توصيات يمكن أن تسهم في إعادة بناء شبكات الأمان الاجتماعي التي تآكلت خلال سنوات الأزمة، سواء من خلال تعزيز دور الدولة في توفير الحماية الاجتماعية، أو من خلال دعم آليات التكافل المجتمعي والأهلي.[1]

فضلاً عن ذلك، فإن نتائج هذا البحث يمكن أن تفيد المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث في تطوير مناهجها وبرامجها الدراسية المتعلقة بعلم الاجتماع الاقتصادي وعلم اجتماع الأسرة، بما يعكس أهمية هذه القضية في السياق الليبي والعربي. [2]

رابعاً: أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتكامل فيما بينها لتقديم رؤية تحليلية شاملة لأثر الفقر في المستوى الاجتماعي والثقافي للأسرة الليبية، ويمكن صياغة هذه الأهداف على النحو الآتي:

1. تشخيص مؤشرات الفقر المادي وغير المادي في المجتمع الليبي المعاصر، والكشف عن أبعاده الكمية والنوعية، وتوزيعه الجغرافي والطبقي، بما يوفر فهماً دقيقاً لحجم الظاهرة وامتداداتها في الواقع الليبي.
2. تفكيك أثر الفقر في البنية الوظيفية للأسرة الليبية، من حيث قدرتها على أداء مهامها الاقتصادية والتنشيطية والحماية الاجتماعية، ورصد كيفية تحول الضغوط المعيشية إلى خلل في أداء الأدوار الأسرية.
3. رصد انعكاسات الفقر على أنماط العلاقات الأسرية ومستوى التماسك الاجتماعي داخل الأسرة الليبية، وقياس مظاهر التفكك والهشاشة الناتجة عنها، كتصاعد معدلات الطلاق، والعنف الأسري، وتوتر العلاقات الزوجية والأبوية.
4. استقراء أثر الفقر في عمليات التنشئة الاجتماعية للأبناء، وتأثيره في تشكيل قيمهم واتجاهاتهم الثقافية، وتحليل علاقة الحرمان الاقتصادي بظواهر التسرب التعليمي، وعمالة الأطفال، والانحراف السلوكي، وما يترتب على ذلك من تحول في المنظومة القيمية للأسرة.

سادساً: فروض البحث

تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسية مفادها **أن للفقر انعكاسات واضحة على المستوى المعيشي والاجتماعي للأسرة الليبية، تتجلى في تدهور مؤشرات الدخل والإنفاق، وتآكل القدرة الشرائية، وضعف التماسك الأسري، وتغير العلاقات الأسرية، وتحول القيم والاتجاهات الثقافية، مع تفاوت حدة هذه الانعكاسات تبعاً لشدة الفقر ومدته وطبيعة آليات التكيف التي تلجأ إليها الأسرة.**

ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الآتية:

1. كلما ازدادت حدة الفقر في الأسرة الليبية (انخفاض الدخل، ارتفاع الديون، تراجع القدرة الشرائية)، تدهورت مؤشرات المستوى المعيشي، وارتفعت معدلات العجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية من غذاء وكساء وسكن وتعليم وصحة. [3]

---

[1] الأبح، حسن البشير سعد. (2024). المرجع السابق، ص 55.
[2] مقلد، إسماعيل صبري. (2021). المرجع السابق، ص 60.
[3] أبو بكر، زينب. (2026). المشكلات الاجتماعية التي تواجه النساء الليبيات المعيلات داخل العشوائيات. مجلة المرأة والمجتمع، جامعة الزاوية، العدد 8.ص55.

2. كلما تفاقمت الضغوط المعيشية الناتجة عن الفقر، ضعف التماسك الأسري، وارتفعت معدلات الطلاق والعنف الأسري، وتوترت العلاقات الزوجية والأبوية، نتيجة الإحباط والقلق المزمنين الناجمين عن العجز المالي. [1]
3. كلما طال أمد الفقر وتأصلت آثاره الاقتصادية، تراجع مستوى التنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء، وارتفعت معدلات التسرب المدرسي، وتفشت ظاهرة عمالة الأطفال، وزادت مظاهر الانحراف السلوكي والجنوح بين المراهقين، نتيجة غياب الرقابة الأسرية وضعف الموارد المادية المخصصة للرعاية والتعليم[2]
4. كلما اشتدت حدة الفقر، طرأت تحولات جوهرية على القيم والاتجاهات الثقافية داخل الأسرة الليبية، تمثلت في تغير أنماط الاستهلاك، وتحول أدوار الجنسين، وإعادة تعريف النظرة إلى الزواج والتعليم والعمل، مع ظهور ملامح ثقافة الفقر كالشعور بالعجز والهامشية والتبعية.[3]

سابعاً: منهجية الدراسة

تتطلب دراسة انعكاسات الفقر على المستوى المعيشي والاجتماعي للأسرة الليبية استخدام منهجية علمية متكاملة تتناسب مع طبيعة الموضوع كدراسة نظرية تحليلية تعتمد على المصادر الثانوية، ومن ثم فإن البحث يستند إلى المناهج الآتية:

1. **المنهج الوصفي التحليلي** :يُعد هذا المنهج الأداة الأساسية في هذا البحث، حيث يقوم على وصف ظاهرة الفقر ومؤشراتها المعيشية والاجتماعية في المجتمع الليبي، ثم تحليل انعكاساتها على المستوى المعيشي والاجتماعي للأسرة، وذلك من خلال دراسة العلاقات بين المتغيرات المختلفة (الفقر، المستوى المعيشي، العلاقات الأسرية، التماسك الاجتماعي) وتفسيرها في ضوء الإطار النظري للبحث
2. **منهج تحليل المضمون** :يُستخدم هذا المنهج في تحليل مضمون المصادر الثانوية المتاحة، من دراسات سابقة، وتقارير رسمية، وإحصاءات وطنية ودولية، ووثائق سياسات اجتماعية، ومقالات أكاديمية، بهدف استخلاص المؤشرات الدالة على انعكاسات الفقر على المستوى المعيشي والاجتماعي للأسرة الليبية، وتحليل مضامينها بشكل موضوعي ومنظّم
3. **المنهج المقارن** :يُستخدم للمقارنة بين الدراسات السابقة التي تناولت الفقر في سياقات اجتماعية واقتصادية مختلفة، والمقارنة بين مراحل تطور الفقر في المجتمع الليبي، والمقارنة بين المناطق والمدن الليبية المختلفة في نسب الفقر وانعكاساته، مما يساعد على تقديم رؤية أكثر عمقاً للخصائص المميزة للسياق الليبي
4. **المنهج الاستقرائي** :يُستخدم في تحليل البيانات والمعلومات المجمعة من المصادر المختلفة، للوصول إلى استنتاجات عامة حول انعكاسات الفقر على المستوى المعيشي والاجتماعي للأسرة الليبية، وذلك من خلال الانتقال من الجزئيات (المؤشرات الجزئية للفقر) إلى الكليات (الاستنتاجات العامة حول انعكاساته على الأسرة والمجتمع)
5. **أدوات جمع البيانات** :نظراً لكون البحث دراسة نظرية تحليلية تعتمد على المصادر الثانوية، فإن أدوات جمع البيانات تتمثل في :**استمارة تحليل المحتوى (بطاقة تحليل المضمون)** التي تُستخدم في تحليل مضامين الدراسات السابقة والتقارير والإحصاءات، و**المراجعة المكتبية (مراجعة الأدبيات)** التي تعتمد على استعراض وتحليل الأدبيات النظرية والدراسات السابقة في مجال علم الاجتماع الاقتصادي وعلم اجتماع الأسرة

---

[1] أبو شيبة، يونس الطيب. (2024). الآثار الاقتصادية لسياسة دعم المحروقات في ليبيا: دراسة تطبيقية على مدينة مصراتة. المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، العدد 9.ص 34

[2] الأبح، حسن البشير سعد. (2024). الحالة الاقتصادية للأسرة ومدى تأثرها بالسياسات الاقتصادية. مجلة الاقتصاد الليبي، العدد 12.ص44

[3] إبراهيم، أسامة ضو عمران، والمجدوب، مصطفى صالح علي. (2025). العلاقة بين التعليم والفقر في ليبيا: استخدام نهج السببية للفترة 2000-2022. المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 1.ص 72

6. **مجتمع البحث وعينته** :يتكون مجتمع البحث من الدراسات السابقة والتقارير والإحصاءات المتاحة حول الفقر في ليبيا، والتي صدرت خلال الفترة من 2011 إلى 2026، وتم اختيار العينة من هذه المصادر وفق معايير محددة تتمثل في: ارتباط المصدر بموضوع الفقر في ليبيا، وتوفر بيانات كمية ونوعية عن الفقر وانعكاساته المعيشية والاجتماعية، والاعتماد على منهجية علمية في جمع البيانات وتحليلها، وسنة النشر (تفضيل المصادر الحديثة للاستفادة من البيانات المحدثة.

ثامناً: حدود الدراسة

1. **الحدود الموضوعية** :يركز البحث على دراسة انعكاسات الفقر على المستوى المعيشي والاجتماعي للأسرة الليبية، من خلال تحليل مؤشرات الفقر، وانعكاساته على الدخل والإنفاق، وجودة الغذاء والسكن، والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، والعلاقات الأسرية، والتماسك الاجتماعي، دون التوسع في الجوانب الاقتصادية الكلية للفقر، أو السياسات الاقتصادية العامة، أو المقارنات الدولية الواسعة، إلا بالقدر الذي يخدم تحليل الموضوع
2. **الحدود الزمنية** :يغطي البحث الفترة من عام 2011 وحتى عام 2026، باعتبار أن هذه الفترة شهدت تحولات جذرية في الاقتصاد والمجتمع الليبيين، بدءاً من انهيار النظام السياسي وما تلاه من نزاعات مسلحة وانقسام مؤسسي، وصولاً إلى الأوضاع الراهنة التي تعاني فيها الأسر الليبية من مستويات متصاعدة من الفقر والبطالة وتآكل الخدمات الأساسية
3. **الحدود المكانية** :يتناول البحث المجتمع الليبي كوحدة تحليلية كبرى، مع التركيز على المدن والمناطق التي توفرت عنها بيانات وإحصاءات موثوقة، خاصة مدينة طرابلس باعتبارها العاصمة وأكبر المدن الليبية من حيث الكثافة السكانية، والمناطق الريفية
4. **الحدود البشرية** :يركز البحث على الأسرة الليبية بوصفها الوحدة الاجتماعية الأساسية المتأثرة بظاهرة الفقر، ويتناول مختلف أنواع الأسر (نووية، ممتدة، معيلة، ريفية، حضرية) في حدود ما تتيحه المصادر الثانوية من بيانات ومعلومات

تاسعاً: مصطلحات الدراسة

1. **الفقر** :يُقصد بالفقر في هذا البحث الحرمان من الموارد المادية وغير المادية اللازمة لتأمين مستوى معيشي لائق، ويتجاوز مفهومه هنا الجانب الاقتصادي المتمثل في نقص الدخل إلى أبعاد معيشية واجتماعية متعددة. وقد تطور مفهوم الفقر من التركيز على الفقر المطلق أو النسبي إلى مفهوم الفقر المتعدد الأبعاد، الذي يشمل الحرمان من التعليم، والصحة، والسكن اللائق، والمشاركة الاجتماعية. [1] وفي هذا البحث، يُعرّف الفقر إجرائياً بأنه حالة من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي تعاني منها الأسرة الليبية، وتتمثل في تراجع الدخل الحقيقي، وتآكل القدرة الشرائية، والعجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية من غذاء وكساء ودواء وتعليم وسكن لائق، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على المستوى المعيشي والاجتماعي للأسرة. [2]
2. **المستوى المعيشي للأسرة** :يُقصد بالمستوى المعيشي للأسرة مجموع السلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة لتلبية احتياجاتها الأساسية والكمالية، ويقاس عادةً بمؤشرات الدخل والإنفاق، والقوة الشرائية، وجودة الغذاء، ومستوى السكن،

[1] ا شفيق، حامد. (2019). علم الاجتماع الاقتصادي: الفقر والتفاوت الاجتماعي. القاهرة: دار الفكر العربي، ص 15
[2] سن، أمارتيا. (2020). التنمية حرية: كيف توسع التنمية قدرات الإنسان (ترجمة عربية). بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ص 87.

والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية.[1] وفي هذا البحث، يُعرّف المستوى المعيشي للأسرة إجرائياً بأنه مجموع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعكس قدرة الأسرة الليبية على تلبية احتياجاتها الأساسية من غذاء وكساء ودواء وسكن وتعليم، ومدى تضرر هذه المؤشرات نتيجة تراجع الدخل وتآكل القدرة الشرائية. [2]

3. **المستوى الاجتماعي للأسرة** :يُقصد به مجموعة الخصائص والسمات التي تحدد مكانة الأسرة في البنية الاجتماعية، وتتعلق بقدرتها على أداء وظائفها الاجتماعية، وطبيعة علاقاتها الداخلية، ومستوى تماسكها، وقدرتها على التنشئة الاجتماعية والرعاية والحماية.[3] وفي هذا البحث، يُعرّف المستوى الاجتماعي للأسرة إجرائياً بأنه مجموع مؤشرات الأداء الوظيفي للأسرة الليبية في مجالات العلاقات الزوجية والأبوية، والتماسك الداخلي، وقدرتها على توفير بيئة أسرية مستقرة لأعضائها، ومدى تضرر هذه المؤشرات نتيجة الضغوط المعيشية الناتجة عن الفقر. [4]
4. **الأسرة** :تُعرف الأسرة في هذا البحث بأنها الخلية الاجتماعية الأساسية التي تتكون من مجموعة من الأفراد تجمعهم روابط الزواج والقرابة، وتقوم على أداء وظائف متعددة، أبرزها الوظيفة التنشيطية (تنشئة الأطفال وتكوين شخصياتهم)، والوظيفة الاقتصادية (توفير احتياجات الأعضاء المادية)، والوظيفة الاجتماعية (توفير الحماية والدعم النفسي والاجتماعي)، والوظيفة الثقافية (نقل القيم والاتجاهات الثقافية). وتشمل الأسرة في هذا البحث كلاً من الأسرة النووية (الزوج والزوجة والأبناء)، والأسرة الممتدة (التي تضم الأجداد والأعمام والعمات والأخوال والخالات في إطار سكني أو تكافلي واحد)، مع التركيز على الأسرة النووية بوصفها النمط الأكثر شيوعاً في المجتمع الليبي المعاصر .[5]

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

ويتناول هذا الفصل استعراضاً تحليلياً لمجموعة من الدراسات التي تناولت ظاهرة الفقر في المجتمع الليبي من جوانب متعددة، مع تقسيمها إلى محاور موضوعية، ثم التعقيب عليها واستخلاص الفجوة البحثية التي يمثلها هذا البحث.

المحور الأول: الدراسات التي تناولت قياس الفقر ومؤشراته في ليبيا

تعد دراسة قياس الفقر ومؤشراته المدخل الأساسي لفهم حجم الظاهرة وامتداداتها، وقد اهتم عدد من الباحثين الليبيين بهذا الجانب، مستخدمين مناهج كمية وإحصائية متنوعة.

1. دراسة الرياني (2016)" – الفقر والفقراء واللامساواة: رؤية لمفهوم الفقر والفقراء في المجتمع الليبي"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الفقر والفقراء واللامساواة في ضوء رؤية لمفهوم الفقر والفقراء في المجتمع الليبي، وقد اشتملت على سبعة محاور رئيسة: تناول المحور الأول مفهوم الفقر باعتباره ظاهرة متعددة الأبعاد، وتناول المحور الثاني ملامح الفقر وخارطته، وخصص المحور الثالث لتقييم الفقر، والمحور الرابع لمراقبة الفقر، في حين تناول المحور الخامس رؤية متكاملة لتعريف الفقر في المجتمع الليبي، والمحور السادس تحديد من هم الفقراء في المجتمع الليبي (الأشد فقراً والأقل فقراً)، وأخيراً

(1) المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية. (2026). تقرير مؤشرات الفقر في ليبيا 2026. طرابلس: المركز الليبي، ص 25.
(2) المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي. (2024). قياس مستوى المعيشة في ليبيا: نقطة ضوء. طرابلس: NESDB، ص 2.
(3) اشكاب، عبدالله محمد، والفضيل، عبدالحميد علي. (2024). مرجع سابق، ص 430.
(4) المرجع نفسه . ص 435
(5) بوغالية، إنعام. (2025). انهيار النظام الاجتماعي التقليدي وتفشي الفقر في المجتمع الليبي. مجلة كلية الآداب، جامعة طرابلس، العدد 45، ص 110.

استعرض المحور السابع أساليب وطرق قياس الفقر، ومنها أسلوب خط الفقر وأسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة. وتكمن أهمية هذه الدراسة في تقديمها إطاراً مفاهيمياً شاملاً للفقر في السياق الليبي، مع الإشارة إلى أهمية البيانات والمقاييس المتعلقة بالفقر في مجالات التوعية وكسب الدعم لمواجهة القضية. [1]

2. دراسة مسعود وساسي (2020)" – أثر الإنفاق العام على معدل الفقر: أدلة من ليبيا للفترة 1996–2020"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من تداعيات العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدلات الفقر في الاقتصاد الليبي، واعتمدت على اختبار جذر الوحدة للمقاطع الهيكلية، ومنهجية التكامل المشترك، ومنهجية تقدير الدالة في المدى الطويل والقصير. وأظهرت الدراسة وجود هيكل مقطعي سنة 2015، وأن الإنفاق الحكومي له تأثير غير حقيقي في الاتجاه الموجب للحد من معدل الفقر، وأن التضخم له تأثير عكسي على معدل الفقر. [2]

3. دراسة ساسي (2023)" – تقييم دور السياسة الاقتصادية في الحد من الفقر في ليبيا"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية السياسات الاقتصادية في الحد من ظاهرة الفقر في ليبيا، باستخدام بيانات سنوية غطت الفترة الزمنية من عام 1990 إلى عام 2021، بالاعتماد على المنهج الاستنباطي والتحليل الكمي عبر استخدام أدوات القياس الاقتصادي. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: وجود علاقة طردية بين معدل الفقر وعرض النقود بمفهومه الواسع في المدى الطويل والقصير، وعلاقة عكسية مع معدل البطالة في المدى القريب إلا أن هذا الأثر يتحول إلى طردي في المدى البعيد، أما متغير الإنفاق الحكومي فلم يكن له أي أثر في معدل الفقر على المدى البعيد، واقتصر ظهور أثره الإيجابي على الأجل القصير عند التأخير الزمني الثاني فقط، وأن السياسة التشغيلية هي الأكثر تأثيراً في معدل الفقر على المدى البعيد، والسياسة النقدية على المدى القريب . [3]

4. دراسة اشكاب والفضيل (2024)" – أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة وبروز ظاهرة الفقر: دراسة تحليلية على الاقتصاد الليبي للسنوات (2012–2024)"

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة وبروز ظاهرة الفقر في الاقتصاد الليبي، بالاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي والكمي في قياس خط الفقر من خلال استخدام طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية وفقاً لأسلوب الإنفاق الفعلي. وتوصلت الدراسة إلى أن أهم أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة يتمثل في ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية، وارتفاع عرض النقود خاصة للفترة الممتدة من (2015–2020)، وارتفاع الرقم القياسي للأسعار العالمية للفترة (2021–2023). وقد بلغ خط الفقر المدقع ما قيمته 950 ديناراً ليبياً تقريباً، في حين بلغت قيمة خط الفقر المطلق حوالي 2350 ديناراً ليبياً. كما بلغت النسبة الإجمالية للأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر حوالي 32.4% من إجمالي الأسر الليبية، منهم ما يقارب 1.9% تحت خط الفقر المدقع، و30.5% تقريباً تحت خط الفقر المطلق [4]

---

[1] الرياني، علي محمد. (2016). الفقر والفقراء واللامساواة: رؤية لمفهوم الفقر والفقراء في المجتمع الليبي. فكر وإبداع، العدد 99، ص ص 251-267.

[2] مسعود، يوسف يخلف، وساسي، سامي عمر علي. (2020). أثر الإنفاق العام على معدل الفقر: أدلة من ليبيا للفترة 1996-2020. مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، المجلد 8، العدد 2، ص ص 48-61.

[3] ساسي، سامي عمر علي. (2023). تقييم دور السياسة الاقتصادية في الحد من الفقر في ليبيا. مجلة الساتل، جامعة مصراتة، المجلد 17، العدد 33، ص ص 25-56.

[4] اشكاب، عبدالله محمد، والفضيل، عبدالحميد علي. (2024). أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة وبروز ظاهرة الفقر: دراسة تحليلية على الاقتصاد الليبي للسنوات (2012-2024 Q1). مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 11، العدد 2، ص ص 417-441.

5. دراسة مسعود وساسي (2025)" – تداعيات النمو الاقتصادي ولامساواة الدخول على الفقر: دراسة تحليلية للاقتصاد الليبي"

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة البينية في إطار مثلث النمو الاقتصادي ولامساواة الدخول والفقر في ليبيا خلال الفترة 1996–2019، باستخدام أسلوب الانحدار الذاتي، واستخدام معامل ثايل كمؤشر لعدم مساواة الدخول، ومعدل الاستهلاك الفردي كممثل لمعدل الفقر. وأظهرت النتائج أن مستويات الفقر وتفاوت الدخول للسنة السابقة يرتبطان بعلاقة طردية مع مستويات الفقر للسنة اللاحقة، ويتمتع متغير تفاوت الدخول بمرونة عالية مع متغير الفقر للسنة اللاحقة، أما متغير انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي للسنة السابقة فيؤدي لزيادة مستوى الفقر للسنة اللاحقة، في حين أظهرت النتائج عدم وجود آثار على مستويات الفقر لكل من متغيري معدل التضخم ومستوى الاستقرار السياسي والأمني [1]

6. دراسة لاغا وأنتيفة (2025)" – قياس خط الفقر بالمناطق الريفية في الاقتصاد الليبي: دراسة ميدانية على منطقتي الوشكة وأبوقرين"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس خط الفقر في المناطق الريفية في الاقتصاد الليبي، من خلال دراسة ميدانية على منطقتي الوشكة وأبوقرين، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي، حيث تم جمع البيانات بواسطة استبانة طبقت على عينة عشوائية من 342 أسرة من أصل 3114 أسرة تمثل مجتمع الدراسة، كما استخدمت الدراسة طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية وفق أسلوب الإنفاق الفعلي لقياس خط الفقر. وكشفت النتائج عن مستويات مرتفعة من الفقر في المناطق محل الدراسة، حيث بلغت قيمة خط الفقر المطلق 4012 ديناراً شهرياً، في حين بلغت قيمة خط الفقر المدقع 768 ديناراً شهرياً، وأشارت النتائج إلى أن نسبة الفقر العامة بلغت 90.93% من إجمالي العينة، وأن 3.8% من الأسر تقع تحت خط الفقر المدقع، وسجلت فجوة الفقر نسبة 69.9%، مما يعكس اتساع حجم الفقر وعمقه. وقد عزت الدراسة ارتفاع معدلات الفقر إلى موجات التضخم الحادة الناتجة عن ارتفاع أسعار الصرف والزيادات الكبيرة في مؤشرات الأسعار المحلية والعالمية .[2]

<u>المحور الثاني: الدراسات التي تناولت آثار الفقر الاجتماعية في ليبيا</u>

تتجاوز خطورة الفقر أبعاده الاقتصادية إلى انعكاسات اجتماعية ونفسية وثقافية عميقة، وقد اهتم عدد من الباحثين برصد هذه الآثار في المجتمع الليبي.

1. دراسة أميمن واكتيبي (2017)" – ملامح ثقافة الفقر في المجتمع الليبي:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ملامح ثقافة الفقر في المجتمع الليبي، وتكونت عينة البحث من 105 مبحوثين من السكان القاطنين بحي أبو سليم، وهو أكبر الأحياء السكانية في مدينة طرابلس، وتمثلت أداة الدراسة في استبيان مغلق لجمع البيانات. وأكدت النتائج أن عدداً من المبحوثين تعلموا تعليماً عالياً ويشغلون وظائف ولهم دخول شهرية، مما يؤكد أنه لا يوجد فقر مطلق في ليبيا وذلك لقلة سكانها ولأنها دولة نفطية، ولكن مع ذلك تتشكل في المجتمع الليبي ثقافة فقر تأخذ شكل الحرص على استهلاك الجاهز والمتاح، ونبذ العمل اليدوي أو المهني ووضع قيود صارمة على وظائف وتحرك الأنثى، والميل للاستسلام،

---

[1] مسعود، يوسف يخلف، وساسي، سامي عمر علي. (2020). أثر الإنفاق العام على معدل الفقر: أدلة من ليبيا للفترة 1996-2020. مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، المجلد 8، العدد 2، ص ص 48-61.

[2] لاغا، الهادي مصطفى، وأنتيفة، محسن علي عمر. (2025). قياس خط الفقر بالمناطق الريفية في الاقتصاد الليبي: دراسة ميدانية على منطقتي الوشكة وأبوقرين. مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي، المجلد 3، العدد 3، ص ص 162-176.

وعدم التزود بتقنية المعلومات، وعدم الاعتماد على الذات، وسوء استغلال وقت الفراغ، وتدني التغذية، والعزوف عن ممارسة الأنشطة الرياضية، وتواضع الإسهام في الأعمال الخيرية والتطوعية، وانتشار البطالة رغم توافر فرص العمل اليدوي في كافة القطاعات، والميل لممارسة العمل السهل، واعتبرت الدراسة أن هذه الظواهر كلها نتيجة تشريط ثقافي طويل. [1]

2. دراسة الهديف والكراتي (2021)" – ظاهرة الفقر وبعض العوامل المؤدية إليها في المجتمع الليبي"

كشفت هذه الدراسة عن ظاهرة الفقر وبعض العوامل المؤدية إليها في المجتمع الليبي، وعرضت إطاراً مفاهيمياً تضمن مفهوم الفقر، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، واستعرضت النظريات المفسرة لظاهرة الفقر وهي: نظرية ثقافة الفقر، ونظرية الأنظمة الاقتصادية والسياسية المسببة للفقر، ونظرية الحلقة المفرغة للفقر. وتناولت الدراسة الفقر في ليبيا من خلال استعراض الموقع الفلكي لليبيا ومدخل تاريخي للاقتصاد الليبي، وأسباب الفقر فيها، ومن أبرزها: الفساد المالي، ثقافة التوظيف، غلاء الأسعار، انخفاض مستوى التنمية، والصراعات والحروب. وخلصت الدراسة إلى أن الحروب والنزاعات المسلحة في ليبيا من أبرز العوامل المسببة للفقر، وأن كل حروب تعقبها بطالة وفقر وركود اقتصادي. [2]

3. دراسة الزناتي ومسعود وسعيد (2024)" – تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على الفقر والتعرف على الآثار الاجتماعية الناتجة عنه"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على الفقر والتعرف على الآثار الاجتماعية الناتجة عنه، من خلال تطبيق الدراسة على عينة من مدينة طرابلس. وأشارت الدراسة إلى أن ظاهرة الفقر تعتبر من الظواهر التي تعاني منها أغلب المجتمعات المعاصرة، ومع استفحال المشكلة وزيادة انتشارها في وقتنا الحالي أصبحت مشكلة مهددة للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأمني، وأكدت أن مشكلة الفقر في ليبيا ذات أبعاد متعددة وزادت اتساعاً بعد تدني قيمة العملة المحلية وارتفاع أسعار مختلف السلع واعتماد الدولة على مورد واحد، مما جعل من الصعب إيجاد حل جذري لظاهرة الفقر المتعدد الأبعاد وآثاره الاقتصادية والاجتماعية.[3]

4. دراسة الشيبغو (2025)" – آثار الفقر وسياسة مكافحته في المجتمع الليبي"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الفقر، وأسبابه وآثاره، والسياسات التي اتخذت لمعالجته في ليبيا، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على الإحصائيات والحقائق المرتبطة بالموضوع. وتوصلت الدراسة إلى أن من أهم أسباب الفقر في المجتمع الليبي: الفساد الإداري والمالي، النزاعات المسلحة، زيادة عدد السكان، وغياب الخطط التنموية لمعالجة هذه الأسباب، وخاصة غياب خطط التنمية البشرية. أما أهم آثار الفقر فتمثلت في: الاستبعاد الاجتماعي والهجرة غير النظامية، كما خلصت الدراسة إلى أن سياسات التوظيف الحالية والمعالجات الأخرى غير كافية لمواجهة الفقر في ليبيا، وأن الإنفاق غير المنضبط يؤثر سلباً على التضخم النقدي، مما يؤدي بدوره إلى تفاقم مشكلة الفقر.[4]

---

(1) أميمن، عثمان علي سالم، واكتيبي، ليلى محمد. (2017). ملامح ثقافة الفقر في المجتمع الليبي: دراسة امبيريقية. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المرقب - كلية الآداب بالخمس، العدد 15، ص ص 58-89.

(2) الهديف، مفتاح ميلاد، والكراتي، ونيس محمد حسين. (2021). ظاهرة الفقر وبعض العوامل المؤدية إليها في المجتمع الليبي. مجلة علوم التربية الرياضية والعلوم الأخرى، جامعة المرقب - كلية التربية البدنية، العدد 8، ص ص 373-392.

(3) الزناتي، نادية علي عبدالله، ومسعود، مصباح بركة، وسعيد، علي محمد عمر. (2024). تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على الفقر والتعرف على الآثار الاجتماعية الناتجة عنه. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 34، العدد 2، ص ص 619-631.

(4) الشيبغو، محمد مفتاح. (2025). آثار الفقر وسياسة مكافحته في المجتمع الليبي. مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد 10، العدد 2، ص ص 123-137.

المحور الثالث: الدراسات التي تناولت العلاقة بين السياسات الاقتصادية والفقر

اهتمت مجموعة من الدراسات بتحليل العلاقة بين السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة ومستويات الفقر، ورصد فعالية هذه السياسات في الحد من الظاهرة.

1. **دراسة محمد (2014)" – سياسات صندوق التضامن الاجتماعي في طريقة حصر الأسر الفقيرة والمحتاجة في المجتمع الليبي لتوزيع ثروة النفط على المحرومين منها"**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل سياسات صندوق التضامن الاجتماعي في طريقة حصر الأسر الفقيرة والمحتاجة في المجتمع الليبي، باستخدام منهج دراسة الحالة. وأسفرت النتائج عن أن الأفراد المستهدفين لرفع مستوى حياتهم هم رؤساء الأسر ذكوراً وإناثاً العائلين لأسر تتكون من ثلاثة أفراد فأكثر من أصحاب المعاشات، والعاملين بحسابهم الخاص والباحثين عن العمل والمسرحين من الأعمال، حيث مكنت تلك الشرائح من العيش الكريم والأمن الاجتماعي وزاد من دخلها. إلا أن الدراسة توصلت أيضاً إلى أن صندوق التضامن الاجتماعي بالرغم من شخصيته الاستقلالية لم يقم بدوره المستقل في إجراء المسوحات والبحوث الاجتماعية والاقتصادية في الكشف عن الواقع المعيشي للأسرة الليبية، وأن المعايير التي اعتمد عليها الصندوق في حصر الأسر الفقيرة والمحتاجة غير موضوعية وغير عادلة ومنصفة.[1]

2. **دراسة أبو شيبة (2024)" – الآثار الاقتصادية لسياسة دعم المحروقات في ليبيا: دراسة تطبيقية على مدينة مصراتة"**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على رأي المواطن الليبي داخل مدينة مصراته اتجاه سياسة رفع الدعم على المحروقات، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والاستبيان كأداة لجمع البيانات. وأشارت النتائج إلى أن رفع الدعم على المحروقات سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المحلية، وصعوبة حصول محدودي الدخل على الطاقة، ويسبب في انخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي، كما أظهرت النتائج أن رفع الدعم عن المحروقات يخفض من المستوى المعيشي للأسرة ويزيد معدلات الفقر.[2]

المبحث الرابع: الدراسات التي تناولت البعد الاجتماعي والتنموي للفقر

1. **دراسة بلوط (2022)" – البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ليبيا: البطالة والفقر كمؤشرات قياس"**

كشف هذا البحث عن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ليبيا من خلال البطالة والفقر كمؤشرات قياس، مشيراً إلى أن البعد الاجتماعي يعد من أهم أبعاد التنمية المستدامة. وتناولت الدراسة واقع الاقتصاد الليبي من حيث البطالة والفقر وأسبابها وآثارها النفسية والاجتماعية والأمنية والسياسية والاقتصادية وطرائق علاجها، واختتمت بالإشارة إلى أن الأوان قد حان لليبيا بوصفها دولة عربية نامية ونفطية للقيام بإصلاح مؤسسي يضمن الاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية.[3]

2. **دراسة عمر (2022)" – الهجرة غير النظامية: أسبابها وآثارها على ليبيا"**

---

(1) محمد، مصطفى خليفة إبراهيم. (2014). سياسات صندوق التضامن الاجتماعي في طريقة حصر الأسر الفقيرة والمحتاجة في المجتمع الليبي لتوزيع ثروة النفط على المحرومين منها: دراسة تحليلية. مجلة جامعة الزيتونة، العدد 11، ص ص 328-343.

(2) أبو شيبة، يونس الطيب. (2024). الآثار الاقتصادية لسياسة دعم المحروقات في ليبيا: دراسة تطبيقية على مدينة مصراتة. المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، العدد 9، ص ص 31-52.

(3) بلوط، محمد سالم. (2022). البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ليبيا: البطالة والفقر كمؤشرات قياس. المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 44، العدد 515، ص ص 39-53.

تناولت هذه الدراسة ظاهرة الهجرة غير النظامية وأسبابها وعواملها التي تمثلت في معاناة المهاجرين في أوطانهم من الفقر والبطالة والحروب الأهلية، كما درست الآثار السلبية على المجتمع الليبي، ومنها انتشار المهاجرين بشكل عشوائي مما يؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة، وتوسع قاعدة الجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر، ونقل حالات الفوضى والإرهاب وتهريب الأسلحة. وأظهرت النتائج أن الواقع السيئ الذي تعيشه بعض الدول الإفريقية يتمثل في فشل برامج التنمية والمديونية العامة التي أدت إلى تفاقم الفقر وتدمير الموارد.[1]

3. دراسة محمد (2023)" – الهجرة غير النظامية وتأثيرها الاقتصادي في ليبيا بالفترة الزمنية 2000–2022"

بيّنت هذه الدراسة أن الدوافع الاقتصادية تعد من أبرز أسباب الهجرة غير النظامية، مثل الفقر، وانخفاض مستوى دخل الفرد، وتفاقم المديونية، وارتفاع معدلات البطالة. وأوضحت النتائج أن للهجرة غير النظامية آثاراً اقتصادية سلبية على ليبيا تمثلت في خسارة الرسوم الجمركية، واستنزاف السلع المدعومة، وزيادة الضغط على سوق العمل، وارتفاع الإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم والأمن، إضافة إلى تنامي أنشطة التهريب والتجارة غير المشروعة.[2]

4. دراسة إبراهيم والمجدوب (2025)" – العلاقة بين التعليم والفقر في ليبيا: استخدام نهج السببية للفترة 2000–2022"

استخدمت هذه الدراسة البيانات السنوية من عام 2000 إلى عام 2022 لفحص العلاقة السببية بين معدل الفقر في ليبيا والإنفاق على التعليم، باستخدام اختبار سببية جرانجر لنموذج الانحدار الذاتي المتجهي. وأظهرت النتائج وجود علاقة سببية من الإنفاق على التعليم إلى معدل الفقر، في حين لا توجد علاقة سببية من معدل الفقر إلى الإنفاق على التعليم، مما يؤكد على أهمية الاستثمار في التعليم كآلية للحد من الفقر.[3]

<u>التعقيب على الدراسات السابقة واستخلاص الفجوة البحثية</u>

من خلال مراجعة الدراسات السابقة وتحليلها، يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

1. ركزت غالبية الدراسات على الجانب الاقتصادي الكمي للفقر، من حيث قياس خط الفقر، وتحليل مؤشرات الدخل والإنفاق، وتقييم السياسات الاقتصادية والنقدية، كما هو الحال في دراسات لاغا وأنتيفة (2025)، واشكاب والفضيل (2024)، وساسي (2023)، ومسعود وساسي (2020، 2025). وقد قدمت هذه الدراسات بيانات وإحصاءات دقيقة عن حجم الظاهرة، لكنها ظلت محصورة في التحليل الكمي.
2. اهتمت بعض الدراسات بالآثار الاجتماعية للفقر، لكنها تناولتها بشكل عام وعابر، كما في دراسة الشيبغو (2025) التي أشارت إلى الاستبعاد الاجتماعي والهجرة غير النظامية، ودراسة الهديف والكراتي (2021) التي ربطت بين الفقر والصراعات، ودراسة أميمن واكتيبي (2017) التي تحدثت عن ملامح ثقافة الفقر. ومع ذلك، لم تتعمق هذه الدراسات في الأبعاد النوعية لتأثير الفقر على العلاقات الأسرية والتنشئة الاجتماعية والقيم الثقافية داخل الأسرة الليبية.

---

[1] عمر، علي مصباح علي. (2022). الهجرة غير النظامية: أسبابها وآثارها على ليبيا. مجلة الأستاذ، جامعة طرابلس - نقابة أعضاء هيئة التدريس، العدد 23، ص ص 220-241.

[2] محمد، محمد مختار. (2023). الهجرة غير النظامية وتأثيرها الاقتصادي في ليبيا بالفترة الزمنية 2000-2022. مجلة الجديد للعلوم الإنسانية، العدد 15، ص ص 123-135.

[3] إبراهيم، أسامة ضو عمران، والمجدوب، مصطفى صالح علي. (2025). العلاقة بين التعليم والفقر في ليبيا: استخدام نهج السببية للفترة 2000-2022. المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 1، ص ص 68-75.

3. غابت الدراسات التي تربط بين الفقر والمستوى الثقافي للأسرة في السياق الليبي بشكل تحليلي متكامل، حيث ركزت معظم الدراسات على الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي العام دون الخوض في البنية الداخلية للأسرة وكيفية تأثرها بالضغوط المعيشية على مستوى العلاقات الزوجية، والتنشئة الاجتماعية للأبناء، والتحولات في منظومة القيم والاتجاهات الثقافية.

4. تخلو الأدبيات من دراسة تحليلية متكاملة للأثر الاجتماعي والثقافي للفقر على الأسرة الليبية من منظور سوسيولوجي، يجمع بين التحليل النظري والاستقراء من الدراسات السابقة، ويربط بين المتغيرات الاقتصادية (الفقر) والمتغيرات الاجتماعية والثقافية (العلاقات الأسرية، التماسك الاجتماعي، التنشئة، القيم).

وعليه، تتميز الدراسة الحالية بمحاولة تقديم رؤية تحليلية شاملة لأثر الفقر في المستوى الاجتماعي والثقافي للأسرة الليبية، من خلال:

1. تحليل انعكاسات الفقر على بنية الأسرة الليبية ووظائفها التنشيطية والاقتصادية والاجتماعية.
2. الكشف عن تأثير الفقر في العلاقات الأسرية ومستوى التماسك الاجتماعي داخل الأسرة.
3. دراسة أثر الفقر في عمليات التنشئة الاجتماعية للأبناء والقيم الثقافية السائدة.
4. استكشاف آليات التكيف التي تلجأ إليها الأسر الفقيرة ومدى فعاليتها.

وهو ما يمثل إضافة نوعية للمكتبة الاجتماعية الليبية والعربية، ويسد الفجوة المعرفية التي لاحظتها الدراسات السابقة.

الفصل الثالث

الإطار النظري

يتناول هذا الفصل الإطار النظري الذي يستند إليه البحث في تحليل انعكاسات الفقر على المستوى المعيشي والاجتماعي للأسرة الليبية. ويشكل الإطار النظري أداة أساسية لفهم الظاهرة المدروسة، إذ يزود الباحث بمنظومة من المفاهيم والنظريات التي تساعده في تفسير العلاقات بين المتغيرات المختلفة، وفهم الأبعاد الكامنة وراء المظاهر السطحية للظاهرة. ويتكون هذا الفصل من أربعة مباحث رئيسة: المبحث الأول يتناول مفهوم الفقر وأنواعه ونظرياته المفسرة، والمبحث الثاني يعرض مفهوم الأسرة وخصائصها ووظائفها في السياق الليبي، والمبحث الثالث يتناول تأثير الفقر على المستوى المعيشي للأسرة من منظور نظري تحليلي، والمبحث الرابع يستعرض التداعيات الاجتماعية للفقر على الأسرة.

المبحث الأول: الفقر: المفهوم والأنواع والنظريات

يُعد الفقر من أقدم الظواهر الاجتماعية التي عرفتها البشرية، وقد حظي باهتمام كبير من فلاسفة وعلماء الاجتماع والاقتصاد عبر العصور. وقد اختلفت تعريفاته باختلاف المنظورات والتخصصات، وتطور مفهومه من كونه مجرد نقص في الدخل إلى ظاهرة متعددة الأبعاد تشمل جوانب معيشية واجتماعية وثقافية ونفسية.

أولاً: مفهوم الفقر

في علم الاقتصاد، يُعرَّف الفقر بأنه الحالة التي يعجز فيها الفرد أو الأسرة عن تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية من غذاء وكساء ومأوى. أما في علم الاجتماع، فينظر إلى الفقر نظرة نسبية، نظراً لارتباطه بمستوى المعيشة الملائم في المجتمع وبتوزيع الثروة والتوقعات الاجتماعية، فهو ليس مجرد نقص في الموارد المادية، بل هو حالة من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي تؤثر في حياة الأفراد وقدرتهم على المشاركة الفاعلة في المجتمع. وقد عرّف البنك الدولي الفقر بأنه "الحرمان من الرفاهية"، ويقصد بالرفاهية هنا القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، والحصول على التعليم والصحة، والمشاركة في صنع القرار، والتمتع بالاحترام الاجتماعي. أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيعرّف الفقر بأنه "الحرمان من القدرات الأساسية التي تمكن الإنسان من العيش حياة كريمة، كالقدرة على التغذية السليمة، والتعلم، والمشاركة في الحياة الاجتماعية". [1]

ثانياً: أنواع الفقر

يمكن تمييز عدة أنواع رئيسية من الفقر، أبرزها:

الفقر المطلق :ويعني العجز عن تأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة الأساسية، كالغذاء والكساء والمأوى، وقد وضعت المنظمات الدولية خطوطاً للفقر المطلق تقاس بمستوى الدخل اليومي. وهذا النوع من الفقر هو الأكثر خطورة، لأنه يهدد حياة الأفراد واستمراريتهم.

الفقر النسبي :ويعني الحرمان النسبي مقارنة بمستوى المعيشة السائد في المجتمع، إذ قد يكون الفرد فقيراً نسبياً إذا كان دخله أقل بكثير من متوسط دخل المجتمع الذي يعيش فيه، رغم تمكنه من تلبية احتياجاته الأساسية. وهذا النوع من الفقر يرتبط بمسائل العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة.

الفقر المتعدد الأبعاد :وهو مفهوم حديث تبنته الأمم المتحدة في تقارير التنمية البشرية، ويتجاوز قياس الفقر بالدخل فقط، ليشمل الحرمان في مجالات التعليم، والصحة، والسكن، والمشاركة الاجتماعية، والحقوق الأساسية. ويتم قياس هذا النوع من الفقر من خلال مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الذي يعتمد على مجموعة من المؤشرات في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة . [2]

الفقر الثقافي :ويشير إلى الحالة التي يعاني فيها الأفراد من حرمان ثقافي يتمثل في ضعف الوعي، وقلة الاطلاع، وضعف المشاركة في الأنشطة الثقافية، وتبني قيم واتجاهات تحد من قدراتهم وإمكاناتهم، وقد يؤدي إلى استمرار الفقر عبر الأجيال.

ثالثاً: النظريات المفسرة للفقر

تعددت النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الفقر، ويمكن إجمال أهمها في ثلاث نظريات رئيسية:

نظرية ثقافة الفقر (أوسكار لويس) :يُعد الأنثروبولوجي الأمريكي أوسكار لويس أول من استخدم مصطلح "ثقافة الفقر" في الخمسينيات من القرن العشرين، لتأكيد نظرية مفادها أن من يولدون في فقر يتكيفون مع عقليات وسلوكيات تميزهم عن غيرهم. وقد عرّف لويس "ثقافة الفقر" بأنها منظومة من القيم والتصورات والسلوكيات التي يكتسبها الأفراد نتيجة العيش في ظروف الحرمان المزمن، والتي تساعدهم على مواجهة تحديات الفقر اليومية، ولكنها في الوقت نفسه تعيق خروجهم من دائرة الفقر. ومن أهم سمات ثقافة الفقر التي حددها لويس: الشعور القوي بالهامشية والعجز والتبعية، والاقتناع بأن المؤسسات الاجتماعية لا تخدم

---

(1) البنك الدولي. (2025). تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحديات الفقر والبطالة. واشنطن: البنك الدولي، ص 25.
(2) سن، أمارتيا. (2020). التنمية حرية: كيف توسع التنمية قدرات الإنسان (ترجمة عربية). بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ص 87.

مصالح الفقراء، والعزوف عن التخطيط للمستقبل، والميل إلى العيش في الحاضر، وضعف المشاركة في المؤسسات المجتمعية. ويرى لويس أن ثقافة الفقر تنتقل عبر الأجيال، حيث يتعلم الأطفال من آبائهم أنماطاً سلوكية وقيمية تجعلهم أكثر عرضة للاستمرار في حالة الفقر.[1] وتتسم هذه النظرية بأهمية بالغة في فهم الانعكاسات الثقافية للفقر على الأسرة، حيث تقدم إطاراً تفسيرياً للتحولات القيمية والسلوكية التي تطرأ على الأسر الفقيرة.

نظرية القدرات (أمارتيا سن) :قدّم الاقتصادي والفيلسوف الهندي الحائز على جائزة نوبل أمارتيا سن مقاربة مختلفة للفقر، حيث اعتبر الفقر في حقيقته حرماناً من القدرات الأساسية وليس مجرد تدنٍ في الدخل. فالفقر في هذا السياق يعني عجزاً في القدرات الجوهرية؛ كأن يعجز الإنسان عن الحصول على تعليم أساسي، أو عن العناية بصحته، أو عن التعبير عن رأيه، أو عن المشاركة في الحياة الاجتماعية. ويُعرّف سن "نهج القدرات" بأنه قدرة الأشخاص على أن يعيشوا الحياة التي لديهم سبب لتقديرها، وهو بذلك ينتقل من التركيز على الموارد (الدخل) إلى التركيز على ما يمكن للأفراد أن يفعلوه أو يكونوه (القدرات). وقد طوّر سن هذا المفهوم في كتابه "التنمية حرية" (1999)، حيث جادل بأن التنمية الحقيقية هي توسيع حريات الناس وقدراتهم، وليس مجرد زيادة الناتج المحلي الإجمالي.[2] وتكمن أهمية نظرية سن في توسيع مفهوم الفقر ليشمل أبعاداً اجتماعية وثقافية وسياسية، مما يجعلها إطاراً مثالياً لتحليل انعكاسات الفقر على المستوى المعيشي والاجتماعي للأسرة، حيث يمكن النظر إلى الفقر ليس فقط كنقص في الدخل، بل كحرمان من القدرة على توفير تعليم جيد للأبناء، أو القدرة على الحفاظ على تماسك الأسرة.

نظرية الفقر الهيكلي :تنظر هذه النظرية إلى الفقر كنتيجة حتمية للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع، وليس نتيجة لخصائص فردية أو ثقافية للفقراء. فوفقاً لهذه النظرية، يُنتج النظام الاقتصادي والاجتماعي الفقر من خلال توزيعه غير العادل للثروة والفرص، ومن خلال إقصاء فئات معينة من المشاركة في عملية التنمية. وتستند هذه النظرية إلى المنظورات النقدية في علم الاجتماع، التي ترى أن الفقر هو نتاج طبيعي للأنظمة الاقتصادية القائمة على التفاوت، حيث تتراكم الثروة في أيدي قلة بينما يعاني الأغلبية من الحرمان.[3] وتفسر هذه النظرية استمرار الفقر في المجتمعات النفطية مثل ليبيا، حيث تعتمد على مورد وحيد، مما يخلق بنية اقتصادية هشة، ويعزز ثقافة التواكل، ويؤدي إلى ضعف الحوافز للاستثمار في القطاعات الإنتاجية الأخرى.

المبحث الثاني

الأسرة في السياق الليبي: المفهوم والخصائص والوظائف

تعد الأسرة الخلية الأساسية في بناء المجتمع، وهي المؤسسة الاجتماعية الأولى التي يتشكل من خلالها الفرد، وتتلقى القيم والمعايير الثقافية، وتتعلم أنماط السلوك الاجتماعي. وبما أن هذا البحث يدرس انعكاسات الفقر على المستوى المعيشي والاجتماعي للأسرة الليبية، فلا بد من تحديد مفهوم الأسرة وخصائصها ووظائفها في سياقها الاجتماعي والثقافي الخاص.

أولاً: مفهوم الأسرة

تُعرّف الأسرة في علم الاجتماع بأنها الخلية الاجتماعية الأساسية التي تتكون من مجموعة من الأفراد تجمعهم روابط الزواج والقرابة، وتقوم على أداء وظائف متعددة، وتعتبر الوحدة الأساسية للتنشئة الاجتماعية، حيث يتعلم الفرد من خلالها اللغة والقيم

(1) لويس، أوسكار. (2016). ثقافة الفقر (ترجمة عربية). القاهرة: المركز القومي للترجمة، ص 45-50.
(2) سن، أمارتيا. (2020). التنمية حرية: كيف توسع التنمية قدرات الإنسان مرجع سابق، ص 90-95
(3) شفيق، حامد. (2019). علم الاجتماع الاقتصادي: الفقر والتفاوت الاجتماعي مرجع سابق، ص 75-80.

والأعراف والسلوكيات المقبولة اجتماعياً.[1] وتتعدد أشكال الأسرة، فهناك الأسرة النووية التي تتكون من الزوجين والأبناء غير المتزوجين، والأسرة الممتدة التي تضم الأجداد والأعمام والعمات والأخوال والخالات في إطار سكني أو تكافلي واحد.

ثانياً: السياق الاجتماعي والثقافي للأسرة الليبية

لفهم الأسرة الليبية فهماً عميقاً، لا بد من وضعها في سياقها الاجتماعي والثقافي الذي تشكلت فيه، والذي يتسم بعدة خصائص فريدة:

1. **التركيبة القبلية والاجتماعية** :يُعد المجتمع الليبي مجتمعاً قبلياً بامتياز، حيث تلعب القبيلة دوراً محورياً في تنظيم العلاقات الاجتماعية وتوفير الحماية والأمان لأعضائها. وقد شكّل هذا البعد القبلي نسيجاً اجتماعياً متماسكاً، قامت عليه شبكات من التكافل الاجتماعي والاقتصادي تجاوزت حدود الأسرة النووية إلى الأسرة الممتدة والقبيلة بأكملها. وكان لهذه الشبكات دور حيوي في مواجهة الأزمات، حيث كانت تشكل شبكة أمان غير رسمية تحمي أفرادها من وطأة الفقر والحرمان(7).[2] وقد اعتاد الليبيون على الاعتماد على هذه الشبكات في أوقات الشدة، مما جعل الأسرة الليبية أكثر قدرة على الصمود في وجه الصعاب المالية، ولكنها في الوقت نفسه جعلتها أكثر عرضة للصدمات إذا تآكلت هذه الشبكات.
2. **الاقتصاد الريعي النفطي** :ارتبطت الأسرة الليبية لعقود طويلة بنمط اقتصادي قائم على الريعة النفطية، حيث اعتمدت الدولة على عوائد النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، مما خلق ثقافة استهلاكية قائمة على الاستيراد والجاهز والمتاح، وأضعف الحوافز للإنتاج والاعتماد على الذات. وقد انعكس هذا النمط الاقتصادي على الأسرة الليبية، حيث نشأت أجيال اعتادت على توفر الدعم الحكومي والسلع المدعومة، دون حاجة حقيقية للاعتماد على الذات أو الإنتاج. وقد جعل هذا النمط الأسرة الليبية أكثر هشاشة في مواجهة الأزمات الاقتصادية، لأنها افتقدت ثقافة الإنتاج والتوفير والتخطيط طويل الأمد.[3]
3. **التدين والقيم الإسلامية** :يلعب الإسلام دوراً محورياً في تشكيل هوية الأسرة الليبية وقيمها، حيث تؤكد التعاليم الإسلامية على قيم التكافل الاجتماعي، والتعاون، والبر، وصلة الرحم، وهي قيم كانت تشكل الأساس الأخلاقي للعلاقات الأسرية والاجتماعية في ليبيا. وقد شكلت هذه القيم حصنًا اجتماعيًا وثقافيًا ساعد الأسرة الليبية على تجاوز العديد من المحن والصعوبات، وأعطاها مرونة وقدرة على التكيف مع المتغيرات. [4]

ثالثاً: خصائص الأسرة الليبية التقليدية

انبثقت عن هذا السياق مجموعة من الخصائص التي ميزت الأسرة الليبية التقليدية، وهي الخصائص التي تحدد طبيعة تأثرها بالضغوط الاقتصادية المعاصرة:

---

(1) ابيح ، حسن البشير سعد. (2024). الحالة الاقتصادية للأسرة ومدي تأثرها بالسياسات الاقتصادية التي يتبناها المجتمع الليبي" دراسة سوسيولوجية". مجلة الاصالة, 3(9). ص ص 115- 129

(2) بوغالية، إنعام. (2025). انهيار النظام الاجتماعي التقليدي وتفشي الفقر في المجتمع الليبي. مرجع سابق، ص 110-

(3) المرجع السابقز ص 112

(4) الهديف، مفتاح ميلاد، والكراتي، ونيس محمد حسين. (2021). ظاهرة الفقر وبعض العوامل المؤدية إليها في المجتمع الليبي. مجلة علوم التربية الرياضية والعلوم الأخرى، جامعة المرقب، العدد 8، ص 380.

1. **التماسك الداخلي القوي** :كانت العلاقات داخل الأسرة الليبية التقليدية تقوم على قيم التعاون والتضامن والولاء المطلق، وكان الأفراد يشعرون بالانتماء القوي لوحدتهم الأسرية والقبلية. وقد كان هذا التماسك مصدر قوة للأسرة، حيث يوفر لها الدعم النفسي والاجتماعي في أوقات الضيق.

2. **التكافل القبلي والعائلي الممتد** :كانت الأسرة الليبية تعتمد على شبكة أمان قوية قائمة على التكافل القبلي والعائلي، حيث كانت العشيرة والقبيلة توفر الحماية الاجتماعية والاقتصادية لأعضائها في أوقات الشدة. وكانت هذه الشبكة تضمن للفرد ألا يترك وحيداً في مواجهة الأزمات، وهو ما شكل حماية فعالة ضد وطأة الفقر.[1]

3. **الدور المحوري للأب والمعيل** :كان الأب يمثل السلطة العليا في الأسرة، ويتحمل مسؤولية توفير الاحتياجات المادية والحماية. وكان دوره محورياً في صنع القرارات المصيرية للأسرة، وهو ما منح الأسرة استقراراً نسبياً في ظل الظروف المتغيرة.

4. **القيم الثقافية المحافظة** :كانت الأسرة الليبية تحافظ على قيمها الثقافية المستمدة من الإسلام والعادات والتقاليد الاجتماعية، التي تؤكد على احترام الكبير، وتقدير الروابط القبلية والعائلية، والتمسك بالعادات، والكرم، والتعاون، والتضامن. وقد شكلت هذه القيم نسيجاً متماسكاً أعطى للأسرة الليبية هويتها المميزة.[2]

5. **الانتماء القبلي كمرجعية أساسية** :كان الانتماء القبلي يشكل مرجعية أساسية للفرد والأسرة، بل كان يتفوق في كثير من الأحيان على الانتماء الوطني. وقد شكلت القبيلة إطاراً للتعاون والتضامن، وآلية لحل النزاعات، ومصدراً للهوية الاجتماعية.

رابعاً: وظائف الأسرة في السياق الليبي

تقوم الأسرة الليبية، كما هو الحال في جميع المجتمعات، بمجموعة من الوظائف الحيوية التي تتأثر جميعها بالفقر، ولكن هذه الوظائف تأخذ طابعاً خاصاً في السياق الليبي نظراً للخصوصية الثقافية والاجتماعية:

1. **الوظيفة التنشيطية (التنشئة الاجتماعية)** :تتمثل في تنشئة الأطفال وتكوين شخصياتهم، ونقل القيم والمعايير الثقافية من جيل إلى آخر. وفي السياق الليبي، تتضمن هذه الوظيفة نقل القيم القبلية والدينية والعادات الاجتماعية، وإعداد الأفراد للاندماج في المجتمع وفقاً لهذه المعايير. ويؤثر الفقر سلباً في هذه الوظيفة من خلال تقليل الوقت والموارد المخصصة للأبناء، وضعف القدرة على توفير بيئة تنشيطية سليمة.

2. **الوظيفة الاقتصادية** :تتمثل في توفير الاحتياجات المادية لأفراد الأسرة من غذاء وكساء ومأوى، وإدارة موارد الأسرة وتوزيعها. وتعد هذه الوظيفة من الوظائف الأساسية التي تتأثر بشكل مباشر بالفقر، حيث تتراجع قدرة الأسرة على توفير الاحتياجات الأساسية، مما يضعف دورها الاقتصادي التقليدي)[11].([3]

3. **الوظيفة الاجتماعية والحماية** :تتمثل في توفير الحماية والدعم النفسي والاجتماعي للأفراد، وإشباع حاجاتهم العاطفية، وبناء شبكات العلاقات الاجتماعية. وفي السياق الليبي، كانت هذه الوظيفة تتم عبر شبكات التكافل القبلي والعائلي الممتد، وهي الوظيفة التي تأثرت بشكل كبير بتآكل هذه الشبكات.

---

(1) بوغالية، إنعام. (2025). مرجع سابق، ص 115.

(2) سن، أمارتيا. (2020). مرجع سابق، ص 120-125.

(3) ابيح ، حسن البشير سعد. (2024). الحالة الاقتصادية للأسرة ومدي تأثرها بالسياسات الاقتصادية التي يتبناها المجتمع الليبي" دراسة سوسيولوجية". مرجع سابق ص 120

4. **الوظيفة الثقافية** :تتمثل في نقل القيم والاتجاهات والمعتقدات الثقافية، والحفاظ على الهوية الثقافية للأفراد والمجتمع. وفي السياق الليبي، تشمل هذه الوظيفة نقل التراث الثقافي والقبلي والديني، والحفاظ على الهوية الليبية في مواجهة تحديات العولمة.

5. **الوظيفة النفسية** :تتمثل في توفير الدعم العاطفي والنفسي لأفراد الأسرة، وتعزيز الصحة النفسية لهم، وتوفير بيئة آمنة ومستقرة تساعد على النمو النفسي السليم.

المبحث الثالث: تأثير الفقر على المستوى المعيشي للأسرة

لا يقتصر تأثير الفقر على كونه مجرد نقص في الرصيد البنكي، بل هو عملية ديناميكية تعيد تشكيل نمط الاستهلاك، وتُحدث فجوات في تلبية الاحتياجات الأساسية، وتُضعف القدرة على مواجهة الطوارئ. لفهم هذا التأثير نظرياً، لا بد من تحليل آليات تحول "نقص الدخل" إلى "حرمان معيشي" ملموس في حياة الأسرة اليومية، خاصة في السياق الليبي الذي يعاني من تضخم حاد وتراجع في القوة الشرائية.

أولاً: المستوى المعيشي بين الرفاهية المادية والإدراك الذاتي

يُعرّف المستوى المعيشي في الأدبيات الاجتماعية والاقتصادية بأنه مقدار السلع والخدمات التي يمكن للأسرة شراؤها واستهلاكها، وهو مؤشر أساسي على الرفاهية المادية. غير أن المنظور الاجتماعي يتجاوز هذا التعريف الكمي ليشمل نوعية الحياة والقدرة على المشاركة المجتمعية وفقاً لمعايير العصر. فالفرد الذي يملك دخلاً كافياً للغذاء، لكنه يعجز عن شراء دواء أو تعليم لأبنائه، يُعتبر في حالة من الحرمان المعيشي. ويعكس هذا المنظور الموسع ما جاء به أمارتيا سن في نظرية القدرات، حيث يرى أن الرفاهية الحقيقية لا تقاس بما يملكه الفرد من سلع، بل بما يمكنه أن يكونه ويفعله بهذه السلع.[1] وفي السياق الليبي، يظهر هذا جلياً من خلال الفجوة الكبيرة بين الحد الأدنى للأجور وتكاليف المعيشة الفعلية، مما يجعل الأسر تعاني من حرمان معيشي رغم حصولها على دخل يبدو مقبولاً في الإحصاءات الرسمية.

ثانياً: الفجوة المعيشية وآليات العجز الهيكلي في السياق الليبي

تكمن الآلية الأساسية لتأثير الفقر على المستوى المعيشي في وجود "فجوة معيشية" بين الدخل الحقيقي للأسرة وتكلفة سلة الاحتياجات الأساسية (الغذاء، الكساء، السكن، التعليم، الصحة). وتشير نظرية العجز الهيكلي إلى أن هذه الفجوة لا تنشأ فقط من نقص الدخل، بل من تضخم الاحتياجات نتيجة التغيرات الاقتصادية العالمية وارتفاع تكاليف الخدمات، مما يجعل الأسر الفقيرة في سباق دائم مع ارتفاع الأسعار لا تستطيع مجاراته. ويتجلى هذا العجز في اضطرار الأسر إلى تخصيص نسبة متزايدة من دخلها للضروريات الأساسية، على حساب الاستثمار في التعليم والصحة، مما يُضعف قدرتها التنافسية مستقبلاً ويُبقيها في دائرة الفقر(13).[2] وقد أظهرت تطبيقات هذا المنهج في ليبيا وجود فجوة معيشية حادة بين الحد الأدنى للأجور (1000 دينار) وخط الفقر المطلق (2350 ديناراً)، مما يُفسر تدهور المستوى المعيشي للغالبية العظمى من الأسر، واضطرارها إلى التخلي عن العديد من الاحتياجات الأساسية.

---

(1) سن، أمارتيا. (2020). مرجع سابق، ص 120-125.

(2) بازينة، عائشة. (2025). أثر التنمية الاقتصادية على معدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة 1990-2020. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, 6(7),ص ص 233-250.

ثالثاً: آليات تأثير الفقر في مكونات المستوى المعيشي

يُحدث الفقر تغييرات جوهرية في أربعة محاور رئيسية تحدد المستوى المعيشي للأسرة:

1. **تآكل القدرة الشرائية وتشوه أنماط الاستهلاك** :تُجبر محدودية الدخل الأسرة على التحول من نمط استهلاكي "تنموي" (يُخطط للمستقبل) إلى نمط "دفاعي" (يُخصص للبقاء اليومي). وتشير نظرية "الاستهلاك الدفاعي" إلى أن الأسرة الفقيرة تضطر إلى تخصيص نسبة كبيرة جداً من دخلها للغذاء والمسكن على حساب الصحة والتعليم، مما يُضعف رأس مالها البشري ويُكرس الفقر عبر الأجيال. كما يؤدي انخفاض القوة الشرائية إلى اللجوء إلى سلع أقل جودة وأقل قيمة غذائية، ما يُسبب سوء التغذية المزمن، وهو ما رصدته دراسة أميمن واكتيبي (2017) في المجتمع الليبي من خلال ملاحظة تدني التغذية كأحد ملامح ثقافة الفقر.[1]

2. **الحرمان السكني وتدني جودة المسكن** :يؤدي العجز المالي إلى العجز عن توفير مسكن لائق، وتتجلى هذه الآلية في الاكتظاظ السكاني وتدني البنية التحتية، حيث ترتفع عدد الأفراد في الغرفة الواحدة، مما يُفقد الأسرة الخصوصية ويُضعف الصحة النفسية والجسدية، كما تضطر الأسر للعيش في مناطق تفتقر للخدمات الأساسية (المياه النظيفة، الصرف الصحي، الكهرباء المستقرة). وهذا الحرمان السكني لا يعكس فقط فقراً مادياً، بل يُعد مؤشراً على التهميش المكاني، حيث تُدفع الأسر الفقيرة إلى أطراف المدن أو المناطق الريفية المهمشة.

3. **تراجع جودة الخدمات الصحية والتعليمية (تآكل رأس المال البشري)** :يُشكل الفقر عائقاً مباشراً أمام الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وهما ركيزتا "رأس المال البشري". ففي مجال التعليم، يتراجع الإنفاق على المستلزمات المدرسية والمواصلات، مما يزيد معدلات التسرب، ويُحرم الأبناء من المهارات التنافسية في سوق العمل. وفي مجال الصحة، يعجز الفرد عن تحمل تكاليف الكشف والعلاج، أو يلجأ إلى خدمات صحية رديئة، مما يُضعف الصحة العامة للأسرة ويُقلل إنتاجيتها وقدرتها على العمل، ويدخل الأسرة في حلقة مفرغة من "المرض والفقر". وقد أثبتت دراسة إبراهيم والمجدوب (2025) وجود علاقة سببية بين الإنفاق على التعليم والفقر في ليبيا، مما يؤكد عمق هذه الآلية.[2]

رابعاً: الحلقة المفرغة بين الفقر وتدني المستوى المعيشي

تُفسر "نظرية الحلقة المفرغة للفقر" بشكل مثالي كيفية استدامة تدني المستوى المعيشي. فالفقر لا يؤدي إلى تدني مستوى معيشي فحسب، بل إن تدني المستوى المعيشي (في التعليم والصحة) يُعيد إنتاج الفقر ذاته. وتتشكل هذه الحلقة عبر المراحل التالية: نقص الدخل يؤدي إلى ضعف التغذية والرعاية الصحية، وضعف الصحة يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وضعف التركيز في العمل والتعلم، وانخفاض الإنتاجية يؤدي إلى فقدان فرص العمل أو ضعف الأجر، ويعود ضعف الأجر إلى نقص الدخل مرة أخرى، وتُكرر الدورة. وهذه الحلقة تفسر استمرار الأسر الليبية في حالة من العوز رغم محاولاتها اليومية للخروج منها، وتؤكد على أن تحسين المستوى المعيشي يتطلب تدخلات خارجية لكسر هذه الحلقة، لا مجرد انتظار تحسن ظروف السوق.

المبحث الرابع

---

(1) أميمن، عثمان علي سالم، واكتيبي، ليلى محمد. (2017). ملامح ثقافة الفقر في المجتمع الليبي: دراسة امبيريقية. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المرقب، العدد 15، ص 75

(2) إبراهيم، أسامة ضو عمران، والمجدوب، مصطفى صالح علي. (2025). العلاقة بين التعليم والفقر في ليبيا: استخدام نهج السببية للفترة 2000-2022. المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 1، ص 73.

التداعيات الاجتماعية للفقر على الأسرة في السياق الليبي

أولاً: تأثير الفقر على التماسك الأسري والعلاقات الزوجية (نظرية الضغط الاقتصادي)

تُعد نظرية "الضغط الاقتصادي" التي طورها الباحث كونجر وزملاؤه، الإطار التفسيري الأكثر شمولاً لفهم كيف يُدمر الفقر العلاقات الأسرية في السياق الليبي. وتتلخص آلية هذه النظرية في التسلسل السببي التالي: الصعوبات المالية تؤدي إلى الضغط النفسي والإحباط، وهذا الضغط يؤدي إلى الصراعات الزوجية والأسرية، والتي تنتهي بالتفكك والطلاق. فالعجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية يولّد شعوراً دائماً بالقلق والإحباط والاكتئاب لدى الوالدين، وهذا الضغط النفسي يقلل من الصبر والتسامح، ويزيد من حدة الانفعالات السلبية داخل الأسرة.[1] وفي السياق الليبي، تتفاقم هذه الآلية بسبب تراجع دور الأسرة الممتدة والقبلية التي كانت تشكل شبكة دعم للأسر في أوقات الأزمات. فغياب هذه الشبكات التقليدية يجعل الأسر النووية أكثر عزلة وأكثر عرضة للتفكك تحت وطأة الضغوط المالية.

كما أن انشغال أذهان الوالدين بتدبير لقمة العيش يضعف التواصل العاطفي والإيجابي بين الزوجين، وتتحول العلاقة الزوجية إلى علاقة "إدارة أزمات" بدلاً من علاقة "دعم عاطفي". وهذا يؤدي إلى تراجع الرضا الزوجي وارتفاع احتمالات الطلاق، حيث تشير الدراسات إلى أن نحو 70% من حالات الطلاق في المجتمعات المشابهة تعود لأسباب مادية. وفي ظل الضغط المالي، قد تتراجع قدرة الأسرة على التواصل مع أقاربها (الأسرة الممتدة والقبيلة) بسبب تكاليف الزيارات أو الشعور بالخجل، مما يُفقد الأسرة شبكات الأمان التقليدية ويزيد من عزلتها الاجتماعية.[2]

ثانياً: تأثير الفقر على التنشئة الاجتماعية للأبناء والصحة النفسية (النموذج البيئي)

يُفسر النموذج البيئي لعالم النفس الشهير يوري برونفنبرنر كيف يؤثر السياق الاقتصادي الضيق وغياب الموارد على نمو الطفل وتنشئته. فالإحباط المالي يجعل الآباء أكثر انفعالاً وأقل صبراً، فيلجأون إلى أساليب تنشئة صارمة أو مهملة (التعسف اللفظي والجسدي) بدلاً من أساليب الحوار والإقناع، وهذا يؤثر سلباً على تقدير الطفل لذاته، وعلى نموه الأخلاقي والمعرفي.[3] كما أن ضغوط العمل لساعات طويلة لدى الآباء الفقراء تؤدي إلى غيابهم عن المنزل، مما يُضعف الإشراف الأبوي، ويجعل الأطفال عرضة للانحراف أو رفقة السوء.

وفي السياق الليبي، تتفاقم هذه التداعيات بسبب تراجع دور الأسرة الممتدة التي كانت توفر بيئة غنية للتنشئة الاجتماعية للأطفال، إذ كان الأجداد والأعمام والعمات يشاركون في رعاية الأطفال وتنشئتهم. ومع تآكل هذا الدور بسبب الفقر والضغوط المعيشية، أصبح الأطفال أكثر اعتماداً على الوالدين فقط، مما يزيد من الضغط عليهم ويُضعف جودة التنشئة الاجتماعية.

ثالثاً: تشكل ثقافة العجز والفقر وانتقالها بين الأجيال في السياق الليبي (نظرية ثقافة الفقر)

هنا تتجلى أوضح صورة للتداعيات الثقافية للفقر، كما صاغها أوسكار لويس، حيث يتحول الفقر من حالة مادية إلى منظومة نفسية وسلوكية تنتقل عبر الأجيال. وفي السياق الليبي، تظهر هذه الثقافة في عدة مظاهر رصدتها الدراسات الميدانية. فقد أشارت دراسة أميمن واكتيبي (2017) إلى وجود ملامح لثقافة الفقر في المجتمع الليبي، منها نبذ العمل اليدوي، والميل

---

(1) سالم، أسماء. (2024). الفقر والتفكك الأسري في المجتمع الليبي. مجلة كلية الآداب، جامعة طرابلس، العدد 42، ص 98.

(2) بوغالية، إنعام. (2025). مرجع سابق، ص 120.

(3) الهادي ،مصطفي لاغا, & محسن، علي نتيفة. (2025). تاثير الازمات السياسية والبنى التحتية على تفاقم ظاهرة الفقر في الاقتصاد الليبي دراسة تطبيقية على مدينة تاورغاء. مجلة البحوث المستدامة في العلوم الإنسانية, 2(2),ص ص 45-18.

للاستسلام، وعدم الاعتماد على الذات، وضعف المشاركة المجتمعية.[1] وهذه الملامح تعكس تحولاً عميقاً في القيم والسلوكيات، حيث يتشكل لدى الأفراد شعور بأنهم خارج نسيج المجتمع، وأن الفرص غير متاحة لهم، مما يُضعف روح المبادرة والاعتماد على الذات.

كما أن التركيز على الحاضر "اليومي" بدلاً من التخطيط للمستقبل، لأن همهم الأول هو تأمين وجبة اليوم، يمنعهم من الاستثمار في التعليم أو الادخار أو التفكير في مشاريع مستقبلية، ويُبقي الأسرة في دائرة الفقر المفرغة. وتتآكل قيم الكرم والتضامن المجتمعي التي كانت سائدة في المجتمع الليبي، وتحل محلها قيم البقاء والصراع اليومي، وقد تنعكس هذه القيم على سلوك الأفراد داخل الأسرة، مما يزيد من حالات العنف والتفكك، ويجعل المجتمع كله أكثر هشاشة. [2]

ويؤدي الفقر أيضاً إلى انسحاب الأسرة من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية (الأفراح، العزائم، التجمعات العائلية) بسبب التكلفة المادية أو الشعور بالخجل، مما يُضاعف عزلة الأسرة ويُحرمها من الدعم المعنوي والمادي الذي توفره الشبكات الاجتماعية، ويُعمق تداعياتها النفسية والاجتماعية. وهذا الانسحاب له أثر خاص في المجتمع الليبي، حيث كانت هذه التجمعات تمثل فرصة لتجديد الروابط القبلية والعائلية وتبادل الدعم، وهو ما يُفقد الأسرة الفقيرة واحدة من أهم شبكات الأمان التقليدية.

[1] أميمن، عثمان علي سالم، واكتيبي، ليلى محمد. (2017). مرجع سابق، ص 74-78.
[2] أميمن، عثمان علي سالم، واكتيبي، ليلى محمد. (2017). مرجع سابق، ص 76

نتائج البحث

توصل هذا البحث، من خلال تحليل الدراسات السابقة والإطار النظري، إلى مجموعة من النتائج العلمية التي تجيب عن إشكالية البحث، وتختبر صحة الفروض التي انطلق منها. يمكن عرض هذه النتائج على النحو التالي:

أولاً: فيما يتعلق بواقع الفقر ومؤشراته في ليبيا

1. كشفت الدراسات الميدانية أن الفقر في ليبيا لم يعد ظاهرة هامشية أو مؤقتة، بل تحول إلى أزمة بنيوية تطال نسبة كبيرة من الأسر الليبية. فقد بلغت نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر حوالي 32.4% من إجمالي الأسر، منها 1.9% تعيش تحت خط الفقر المدقع، وهي أرقام تعكس عمق الأزمة المعيشية التي تمر بها البلاد.
2. تتباين نسب الفقر بشكل كبير بين المناطق الحضرية والريفية، حيث سجلت المناطق الريفية نسباً مأساوية بلغت 90.93% في بعض المناطق، مما يشير إلى وجود فجوة تنموية حادة بين المدن والريف، وتهميش واضح للمناطق النائية والمحرومة.
3. اتسعت الفجوة بين الدخل الحقيقي للأسر وتكاليف المعيشة الفعلية بشكل غير مسبوق، حيث يبلغ الحد الأدنى للأجور 1000 دينار شهرياً، بينما يصل متوسط إنفاق الأسرة إلى 3094 ديناراً، مما يعني عجزاً هيكلياً يصل إلى ثلاثة أضعاف الدخل الشهري، ويضطر الأسر إلى التهام مدخراتها أو الاقتراض أو بيع ممتلكاتها لتغطية هذا العجز المزمن.

ثانياً: فيما يتعلق بانعكاسات الفقر على المستوى المعيشي

1. أدى الفقر إلى تآكل القدرة الشرائية للدينار الليبي، وتشوه أنماط الاستهلاك لدى الأسر، حيث تحول الإنفاق من نمط تنموي يخطط للمستقبل إلى نمط دفاعي يركز على البقاء اليومي، مع تخصيص نسبة متزايدة من الدخل للغذاء والمسكن على حساب الصحة والتعليم.
2. تدهورت جودة التغذية بشكل ملحوظ، حيث تضطر الأسر الفقيرة إلى شراء أطعمة أقل تكلفة وأقل قيمة غذائية، مما أدى إلى انتشار سوء التغذية، خاصة بين الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات، وهو ما انعكس سلباً على الصحة العامة للأسر.
3. تراجع مستوى السكن وجودة الخدمات الأساسية، حيث يعاني العديد من الأسر الفقيرة من الاكتظاظ السكاني، وضعف البنية التحتية، وغياب الخدمات الأساسية كالمياه النظيفة والصرف الصحي والكهرباء المستقرة، خاصة في المناطق الريفية والعشوائية.
4. تردت جودة الخدمات الصحية والتعليمية، حيث عجزت الأسر عن تحمل تكاليف العلاج والتعليم، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التسرب المدرسي، وتفشي ظاهرة عمالة الأطفال، وانتشار الأمراض التي يمكن الوقاية منها بسبب ضعف الرعاية الصحية.

ثالثاً: فيما يتعلق بانعكاسات الفقر على المستوى الاجتماعي والأسري

1. تآكل التماسك الأسري بشكل ملحوظ، حيث أدت الضغوط المالية إلى ارتفاع معدلات الطلاق والصراعات الزوجية والعنف الأسري، وأصبحت الأسر الليبية أكثر هشاشة وضعفاً في مواجهة الأزمات، خاصة مع تراجع دور الأسرة الممتدة والقبلية التي كانت تشكل شبكة أمان اجتماعي تقليدية.
2. ظهرت ملامح ثقافة الفقر في المجتمع الليبي، وتجلت في نبذ العمل اليدوي، والميل للاستسلام، وعدم الاعتماد على الذات، وضعف المشاركة المجتمعية، وتدني التغذية، والعزوف عن الأنشطة الرياضية والخيرية، وهي ملامح تؤكد أن الفقر بدأ يتحول من ظاهرة اقتصادية إلى ظاهرة ثقافية تنتقل عبر الأجيال، كما تتنبأ نظرية أوسكار لويس.
3. تفشت ظواهر اجتماعية جديدة كانت غريبة على المجتمع الليبي، كالتسول في الشوارع، وعمالة الأطفال، والهجرة غير النظامية، والاستبعاد الاجتماعي، مما يعكس عمق الأزمة التي تمر بها الأسرة الليبية، وتداعياتها على التماسك الاجتماعي العام.
4. تراجعت قدرة الأسرة على أداء وظائفها التنشيطية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث أصبح الأفراد أكثر انشغالاً بتأمين لقمة العيش، مما أضعف جودة التنشئة الاجتماعية للأبناء، وقلل من فرص التواصل العاطفي الإيجابي داخل الأسرة، وهدد استقرارها النفسي والاجتماعي.

رابعاً: فيما يتعلق بآليات التكيف والفجوة في السياسات

1. لجأت الأسر الفقيرة إلى آليات تكيف متعددة، توزعت بين آليات إيجابية كتقليص الإنفاق والاعتماد على الذات، وأخرى سلبية كالديون المتراكمة، وبيع الممتلكات، وعمالة الأطفال، والهجرة غير النظامية، وهي آليات قد تسهم في تعميق الأزمات الاجتماعية على المدى الطويل بدلاً من حلها.
2. أثبتت الدراسات أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة في ليبيا غير كافية لمواجهة الفقر، حيث لم يكن للإنفاق الحكومي أثر حقيقي في الحد من الفقر على المدى البعيد، كما أن آليات الحماية الاجتماعية (كصندوق التضامن الاجتماعي) اتسمت بعدم الموضوعية وعدم العدالة في حصر الأسر المستحقة، مما يحرم الفقراء من الدعم اللازم ويُعمق معاناتهم.

الخاتمة

تناول هذا البحث موضوع "الفقر وانعكاسه على المستوى المعيشي والاجتماعي للأسرة الليبية"، في محاولة لتقديم رؤية تحليلية شاملة لواحدة من أخطر القضايا التي تواجه المجتمع الليبي المعاصر. وقد انطلق البحث من إشكالية رئيسية تتمثل في السؤال عن كيفية انعكاس الفقر على المستوى المعيشي والاجتماعي للأسرة الليبية في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

أولاً :أثبتت الدراسة أن الفقر في ليبيا لم يعد مجرد أزمة دخل عابرة أو فجوة مؤقتة بين الإنفاق والدخل، بل تحول إلى ظاهرة بنيوية مترسخة تطال مختلف جوانب الحياة اليومية، وتؤثر في بنية الأسرة ووظائفها وقيمها الثقافية. وقد تجسد ذلك في ارتفاع نسب الفقر إلى أكثر من 32% من الأسر الليبية، مع تباين واضح بين المناطق الحضرية والريفية، واتساع الفجوة بين الدخل الحقيقي للأسر وتكاليف المعيشة الفعلية.

ثانياً :توصل البحث إلى أن الفقر في ليبيا نتاج تفاعل معقد بين عوامل اقتصادية (ارتفاع تكاليف المعيشة، تراجع قيمة العملة، التضخم)، وعوامل سياسية (الفساد، النزاعات المسلحة، غياب الاستقرار)، وعوامل اجتماعية (تراجع التكافل القبلي، ثقافة التوظيف، غياب خطط التنمية البشرية). وهذا يؤكد أن معالجة الفقر تتطلب مقاربة شاملة لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط، بل تمتد إلى الإصلاح السياسي والاجتماعي والثقافي.

ثالثاً :كشفت الدراسة عن وجود ملامح لثقافة الفقر في المجتمع الليبي، تتجلى في أنماط سلوكية وقيمية معينة، كالميل للاستسلام، وعدم الاعتماد على الذات، ونبذ العمل اليدوي، وضعف المشاركة المجتمعية. وهذه الملامح، كما تشير نظرية أوسكار لويس، قد تنتقل عبر الأجيال وتجعل الفقر حالة مستدامة، مما يستدعي تدخلاً ثقافياً وتربوياً إلى جانب التدخل الاقتصادي.

رابعاً :بينت الدراسة أن الفقر يؤدي إلى آثار اجتماعية خطيرة، منها: التفكك الأسري، ارتفاع معدلات الطلاق، الاستبعاد الاجتماعي، الهجرة غير النظامية، تفشي التسول، عمالة الأطفال، والتسرب المدرسي. كما أن الفقر يولد مناخاً تتكاثر فيه الأمراض الاجتماعية، ويزيد من معدلات الجريمة والانحراف، مما يهدد النسيج الاجتماعي برمته.

خامساً :خلصت الدراسة إلى أن آليات التكيف التي تلجأ إليها الأسر الفقيرة تتنوع بين آليات إيجابية تحافظ على التماسك الأسري، وأخرى سلبية قد تؤدي إلى تعميق الأزمات الاجتماعية، وأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية الحالية غير كافية لمواجهة الفقر بفعالية، مما يستدعي إعادة النظر في استراتيجيات التنمية والحماية الاجتماعية في ليبيا.

سادساً :أثبتت الدراسة صحة الفرضيات التي انطلقت منها، حيث تأكد أن كلما ازدادت حدة الفقر في الأسرة الليبية، تدهورت مؤشرات المستوى المعيشي، وضعف التماسك الأسري، وارتفعت معدلات الطلاق والعنف الأسري، وتراجع مستوى التنشئة الاجتماعية للأبناء، وطرأت تحولات جوهرية على القيم والاتجاهات الثقافية، وزاد اعتماد الأسر على آليات تكيف غير صحية. كما تأكد أن تراجع شبكات الأمان الاجتماعي التقليدية، وضعف فعالية سياسات الحماية الاجتماعية، من أبرز العوامل التي تُعمق أزمة الفقر وتُطيل أمدها.

في النهاية، يمكن القول إن الفقر في ليبيا يمثل تهديداً وجودياً للأسرة والمجتمع، وأن معالجته تتطلب إرادة سياسية حقيقية، ورؤية تنموية شاملة، وإصلاحات جذرية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب إعادة بناء شبكات الأمان الاجتماعي واستعادة القيم الثقافية الإيجابية التي كانت تميز المجتمع الليبي.

التوصيات

بناءً على النتائج التي توصل إليها هذا البحث، يقدم الباحث مجموعة من التوصيات، يمكن تقسيمها إلى توصيات موجهة لصناع القرار والمؤسسات الحكومية، وتوصيات موجهة للمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية، وتوصيات موجهة للأسر والمجتمع.

أولاً: التوصيات الموجهة لصناع القرار والمؤسسات الحكومية

1. **اعتماد مفهوم الفقر متعدد الأبعاد في السياسات الاجتماعية:** ينبغي للدولة أن تتجاوز في سياساتها قياس الفقر بالدخل فقط، وأن تتبنى مؤشرات متعددة الأبعاد تشمل التعليم، والصحة، والسكن، والمشاركة الاجتماعية، أسوة بنهج أمارتيا سن، وذلك لوضع سياسات أكثر شمولاً وفعالية تستهدف الأبعاد المختلفة للحرمان.

2. **إصلاح سياسات الحماية الاجتماعية:** يجب إعادة هيكلة مؤسسات الضمان الاجتماعي، وتحديث آليات حصر الأسر الفقيرة والمحتاجة، واعتماد معايير موضوعية وعادلة في توزيع الدعم، مع ضمان وصول الدعم إلى مستحقيه الفعليين، وتوسيع قاعدة المستفيدين لتشمل الفئات الأكثر هشاشة كالأرامل والمطلقات والأسر المعيلة.

3. **تبني استراتيجية وطنية شاملة للحد من الفقر:** ضرورة وضع خطة تنموية متكاملة، تستهدف معالجة الأسباب البنيوية للفقر، وفي مقدمتها: محاربة الفساد بكل أشكاله، تنويع مصادر الدخل الوطني لتقليل الاعتماد على النفط، دعم القطاعات الإنتاجية (الزراعة، الصناعة، الخدمات)، وتوفير فرص عمل لائقة للشباب والخريجين.

4. **الاستثمار في التنمية البشرية:** ينبغي زيادة الإنفاق على قطاعات التعليم والصحة والتدريب المهني، باعتبارها استثماراً طويل الأمد في قدرات الأفراد، وتوسيع حرياتهم وقدراتهم كما تدعو نظرية أمارتيا سن، مع التركيز على تحسين جودة الخدمات التعليمية والصحية في المناطق الريفية والمهمشة.

5. **دعم الأسر الريفية والمناطق المهمشة:** ضرورة توجيه برامج التنمية والدعم إلى المناطق الريفية التي تعاني من معدلات فقر مرتفعة، من خلال تحسين البنية التحتية، وتوفير الخدمات الأساسية (المياه، الكهرباء، الطرق، الصرف الصحي)، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير فرص عمل تتناسب مع طبيعة هذه المناطق.

6. **مراجعة سياسات الدعم الحكومي:** ينبغي إعادة النظر في سياسات دعم المحروقات والسلع الأساسية، مع مراعاة آثارها الاجتماعية على محدودي الدخل، وتوجيه الدعم بشكل مباشر إلى الفئات الأكثر احتياجاً عبر آليات نقدية شفافة وعادلة، بدلاً من الدعم العيني الذي قد لا يصل إلى مستحقيه.

7. **تعزيز الاستقرار السياسي والأمني:** العمل على إنهاء النزاعات المسلحة وتحقيق الاستقرار، باعتبار أن الحروب والنزاعات من أبرز العوامل المسببة للفقر وتعميق الأزمات المعيشية والاجتماعية، مع ضرورة بناء دولة المؤسسات والقانون التي تضمن العدالة الاجتماعية وتوزيعاً عادلاً للثروة.

8. **إنشاء مرصد وطني للفقر:** اقتراح إنشاء هيئة أو مركز بحثي مستقل يرصد مؤشرات الفقر بشكل دوري، ويصدر تقارير سنوية عن تطور الظاهرة وآثارها، ليكون مرجعاً لصناع القرار والباحثين، ويسهم في تقييم فعالية السياسات المتبعة وتعديلها وفق المستجدات.

ثانياً: التوصيات الموجهة للمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية

1. **تفعيل دور منظمات المجتمع المدني:** ينبغي للمنظمات الأهلية والخيرية أن تلعب دوراً أكبر في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأسر الفقيرة، إلى جانب الدعم المادي، وأن تسهم في إعادة بناء شبكات التكافل الاجتماعي التي تآكلت خلال سنوات الأزمة، وتوفير برامج التوعية والتثقيف حول سبل مواجهة الفقر وآثاره.

2. **إجراء مزيد من الدراسات الميدانية النوعية:** ضرورة تشجيع الباحثين على إجراء دراسات ميدانية نوعية تتناول الأبعاد الاجتماعية والثقافية للفقر في السياق الليبي، وخاصة في المناطق الريفية والمهمشة، لتوفير قاعدة بيانات شاملة تساعد في رسم السياسات، وفهم التجارب المعيشية للأسر الفقيرة بعمق.

3. **تضمين قضية الفقر في المناهج الأكاديمية:** ينبغي للمؤسسات الأكاديمية إدراج قضايا الفقر والتنمية والعدالة الاجتماعية في مناهجها الدراسية، لتكوين وعي مجتمعي بأبعاد المشكلة وسبل مواجهتها، وتأهيل كوادر بحثية قادرة على معالجة القضايا الاجتماعية الملحة.

4. **تنظيم حملات توعوية مجتمعية:** ضرورة تنظيم حملات توعوية تستهدف الأسر والمجتمعات المحلية، لنشر الوعي حول أسباب الفقر وآثاره، وسبل الوقاية منه، وأهمية التعليم والعمل المنتج والاعتماد على الذات في مواجهة الفقر، وتصحيح المفاهيم الخاطئة المرتبطة بثقافة الفقر.

ثالثاً: التوصيات الموجهة للأسر والمجتمع

1. **تعزيز ثقافة الاعتماد على الذات والإنتاج:** ينبغي للأسر الليبية العمل على تعزيز ثقافة الاعتماد على الذات والإنتاج، وتجاوز ثقافة التواكل وانتظار الدعم الحكومي، من خلال تشجيع العمل الحر والمشروعات الصغيرة، واستغلال الفرص المتاحة، وتنمية المهارات والقدرات الذاتية.

2. **الحفاظ على شبكات التكافل الاجتماعي وتعزيزها:** ضرورة الحفاظ على شبكات التكافل القبلي والعائلي وتعزيزها، باعتبارها شبكة أمان اجتماعي مهمة، والعمل على إحياء قيم التعاون والتضامن داخل الأسرة والمجتمع، وتوسيع دوائر الدعم لتشمل الأسر الأكثر احتياجاً في المحيط القريب.

3. **الاهتمام بالتعليم والتدريب المهني:** ينبغي للأسر الفقيرة إعطاء الأولوية للتعليم والتدريب المهني لأبنائها، باعتبارهما الطريق الأكثر استدامة للخروج من دائرة الفقر، والاستفادة من برامج الدعم التعليمي المتاحة، وتشجيع الأبناء على مواصلة تعليمهم رغم الظروف الصعبة.

4. **التوعية بآثار الفقر النفسية والاجتماعية:** ضرورة نشر الوعي بين الأسر حول الآثار النفسية والاجتماعية للفقر، وكيفية التعامل مع الضغوط المعيشية بطرق صحية تحافظ على التماسك الأسري، وتجنب الآليات السلبية كالعنف الأسري، أو التفكك، أو إهمال الأبناء، واللجوء إلى الدعم النفسي والاجتماعي عند الحاجة.

5. **المشاركة في الأنشطة المجتمعية:** تشجيع الأسر على المشاركة في الأنشطة المجتمعية والخيرية، رغم الظروف الصعبة، لأن هذه المشاركة تعزز الشعور بالانتماء، وتقوي شبكات العلاقات الاجتماعية، وتوفر دعماً معنوياً ومادياً يساعد في مواجهة الأزمات.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. سن، أمارتيا. (2020). التنمية حرية: كيف توسع التنمية قدرات الإنسان (ترجمة عربية). بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
2. شفيق، حامد. (2019). علم الاجتماع الاقتصادي: الفقر والتفاوت الاجتماعي. القاهرة: دار الفكر العربي.
3. عبد الحي، وليد. (2022). مستقبل النظام الدولي: تحولات القوة والصراع العالمي. عمان: دار المستقبل للنشر.
4. لويس، أوسكار. (2016). ثقافة الفقر (ترجمة عربية). القاهرة: المركز القومي للترجمة.

ثانياً: البحوث والدوريات العلمية (المقالات المحكمة)

1. أبو بكر، زينب. (2026). المشكلات الاجتماعية التي تواجه النساء الليبيات المعيلات داخل العشوائيات. مجلة المرأة والمجتمع، جامعة الزاوية، العدد 8.
2. أبو شيبة، يونس الطيب. (2024). الآثار الاقتصادية لسياسة دعم المحروقات في ليبيا: دراسة تطبيقية على مدينة مصراتة. المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، العدد 9.
3. الأبح، حسن البشير سعد. (2024). الحالة الاقتصادية للأسرة ومدى تأثرها بالسياسات الاقتصادية التي يتبناها المجتمع الليبي: دراسة سوسيولوجية. مجلة الأصالة، المجلد 3، العدد 9.
4. إبراهيم، أسامة ضو عمران، والمجدوب، مصطفى صالح علي. (2025). العلاقة بين التعليم والفقر في ليبيا: استخدام نهج السببية للفترة 2000–2022. المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 1.
5. أشكاب، عبدالله محمد، والفضيل، عبدالحميد علي. (2024). أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة وبروز ظاهرة الفقر: دراسة تحليلية على الاقتصاد الليبي للسنوات .(2024 Q1–2012) مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 11، العدد 2.
6. أميمن، عثمان علي سالم، واكتيبي، ليلى محمد. (2017). ملامح ثقافة الفقر في المجتمع الليبي: دراسة إمبيريقية. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المرقب، العدد 15.
7. بازينة، عائشة. (2025). أثر التنمية الاقتصادية على معدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة 1990–2020. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 6، العدد 7.
8. بوغالية، إنعام. (2025). انهيار النظام الاجتماعي التقليدي وتفشي الفقر في المجتمع الليبي. مجلة كلية الآداب، جامعة طرابلس، العدد 45.
9. بلوط، محمد سالم. (2022). البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ليبيا: البطالة والفقر كمؤشرات قياس. المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 44، العدد 515.
10. الرياني، علي محمد. (2016). الفقر والفقراء واللامساواة: رؤية لمفهوم الفقر والفقراء في المجتمع الليبي. فكر وإبداع، العدد 99.
11. الزناتي، نادية علي عبدالله، ومسعود، مصباح بركة، وسعيد، علي محمد عمر. (2024). تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على الفقر والتعرف على الآثار الاجتماعية الناتجة عنه. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 34، العدد 2.
12. سالم، أسماء. (2024). الفقر والتفكك الأسري في المجتمع الليبي. مجلة كلية الآداب، جامعة طرابلس، العدد 42.
13. ساسي، سامي عمر علي. (2023). تقييم دور السياسة الاقتصادية في الحد من الفقر في ليبيا. مجلة الساتل، جامعة مصراتة، المجلد 17، العدد 33.
14. الشيبغو، محمد مفتاح. (2025). آثار الفقر وسياسة مكافحته في المجتمع الليبي. مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد 10، العدد 2.
15. عمر، علي مصباح علي. (2022). الهجرة غير النظامية: أسبابها وآثارها على ليبيا. مجلة الأستاذ، جامعة طرابلس، العدد 23.
16. الهادي، مصطفى لاغا، ومحسن، علي نتيفة. (2025). تأثير الأزمات السياسية والبنى التحتية على تفاقم ظاهرة الفقر في الاقتصاد الليبي: دراسة تطبيقية على مدينة تاورغاء. مجلة البحوث المستدامة في العلوم الإنسانية، المجلد 2، العدد 2.
17. لاغا، الهادي مصطفى، وأنتيفة، محسن علي عمر. (2025). قياس خط الفقر بالمناطق الريفية في الاقتصاد الليبي: دراسة ميدانية على منطقتي الوشكة وأبوقرين. مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي، المجلد 3، العدد 3.
18. محمد، مصطفى خليفة إبراهيم. (2014). سياسات صندوق التضامن الاجتماعي في طريقة حصر الأسر الفقيرة والمحتاجة في المجتمع الليبي لتوزيع ثروة النفط على المحرومين منها: دراسة تحليلية. مجلة جامعة الزيتونة، العدد 11.
19. محمد، محمد مختار. (2023). الهجرة غير النظامية وتأثيرها الاقتصادي في ليبيا بالفترة الزمنية 2000–2022. مجلة الجديد للعلوم الإنسانية، العدد 15.

20. مسعود، يوسف يخلف، وساسي، سامي عمر علي. (2020). أثر الإنفاق العام على معدل الفقر: أدلة من ليبيا للفترة 1996–2020. مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 8، العدد 2.
21. مسعود، يوسف يخلف، وساسي، سامي عمر علي. (2025). تداعيات النمو الاقتصادي ولامساواة الدخول على الفقر: دراسة تحليلية للاقتصاد الليبي. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 21، العدد 37.
22. الهديف، مفتاح ميلاد، والكراتي، ونيس محمد حسين. (2021). ظاهرة الفقر وبعض العوامل المؤدية إليها في المجتمع الليبي. مجلة علوم التربية الرياضية والعلوم الأخرى، جامعة المرقب، العدد 8.

ثالثًا: التقارير والوثائق الرسمية

1. البنك الدولي. (2025). تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحديات الفقر والبطالة. واشنطن: البنك الدولي.
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(2025) .(UNDP) تقرير التنمية البشرية العربية: الفقر متعدد الأبعاد في المنطقة العربية. نيويورك: الأمم المتحدة.
3. المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي. (2024). قياس مستوى المعيشة في ليبيا: نقطة ضوء. طرابلس.
4. المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية. (2026). تقرير مؤشرات الفقر في ليبيا 2026. طرابلس.
5. مديرية أمن طرابلس. (2025). التقرير السنوي لضبط ظاهرة التسول. طرابلس: وزارة الداخلية.
6. المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا. (2025). التقرير السنوي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا. طرابلس.